



الجلسة ٤٩١٤

الثلاثاء، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد وانغ غوانغيا (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد لافروف

إسبانيا السيد أرياس

ألمانيا السيد بلوغر

أنغولا السيد غسبار مارتنس

باكستان السيد خالد

البرازيل السيد ساردنبرغ

بنن السيد أديشي

الجزائر السيد باعلي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد ماكيرا

فرنسا السيد دلا سابلير

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد جون نغروبونتي، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، والسير إمبر جونز باري، ممثل المملكة المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد جون نغروبونتي، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): إن الأشهر الثلاثة التي مضت منذ آخر تنوير قدمناه إلى مجلس الأمن تشهد على الإنجازات الكبيرة التي تحققت في العراق. فقانون الإدارة الانتقالية على وشك الاكتمال وهو سيحكم العراق خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية الكاملة، عندما تتشكل حكومة منتخبة على النحو الواجب بموجب دستور دائم. ويعمل العراقيون بعضهم مع بعض ومع المجتمع الدولي لرسم طريقهم السياسي الماضي إلى الأمام. وقد تضاعف بالفعل عدد العراقيين المساهمين في الجهود الأمنية وهو يزداد كل يوم. وصادم حسين الآن محتجز وسيحاكم وفق قواعد الإجراءات القانونية على الجرائم المرتكبة ضد الشعب العراقي.

وبإيجاز، بعد عقدين من القمع، نرى الشعب العراقي يصر على تنفيذ رؤيته الخاصة للعراق، بتولي مزيد من المسؤولية عن الأمن، وإدارة موارده الطبيعية لمصلحة الجميع واتخاذ الخطوات الأولى تجاه الديمقراطية النيابية.

وفي ظل خلفية تلك النجاحات، لا تزال هناك تحديات صعبة وكبيرة ماثلة. فالموالون للنظام السابق، والمقاتلون الأجانب والإرهابيون الدوليون المتمرسون يواصلون ابتلاء الشعب العراقي بشن الهجمات على مراكز الشرطة، وعلى تجمعات عيد الأضحى وعلى المدارس. ووجهت تلك القوى أيضا جهودها القاتلة ضد أي من يحاول مساعدة الشعب العراقي: شركاء التحالف، والمنظمات غير الحكومية، بل والأمم المتحدة ذاتها. وتستهدف حملة الترويع والتدمير أيضا الهياكل الأساسية البالغة الأهمية في جميع أرجاء العراق. ولكن الشعب العراقي ومن يساعدونه سينتصرون بالعمل معا في جهودهم الرامية إلى فتح فصل جديد في تاريخه الباعث على الاعتزاز، فصل يتميز بظهور العراق الديمقراطي التعددي.

إن المجتمع الدولي يفهم ما هو معرض للخطر في هذا الصراع. وقد هب العديد من الدول للمساعدة على ميلاد العراق من جديد، بتقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية، وإعفاء الديون، والدعم الدبلوماسي، والمساعدة بالخبرة وتدريب موظفي الوزارات العراقية والإسهامات في القوة المتعددة الجنسيات. وخلال الأشهر المقبلة، يتعين على المجتمع الدولي دعم الشعب العراقي لمواجهة التحديات الماثلة أمامه.

وكما أكد الرئيس بوش، إن للأمم المتحدة دورا حيويا تضطلع به في العراق قبل وبعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. والجهود التي يضطلع بها الأمين العام، والسيد إبراهيمي وأعضاء فريق الأمم المتحدة الذي نُشر في العراق كجزء من بعثة تقصي الحقائق، تظهر بصورة حيوية الدور الأساسي لدور الأمم المتحدة.

إن أبناء الشعب العراقي والأمم المتحدة والتحالف يؤيدون جميعا نقل السيادة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكذلك إجراء انتخابات وطنية مباشرة في أقرب وقت عملي

الضعف. وهي تضطلع بطائفة من المهام تشمل أمن المواقع الثابتة، وأمن القوافل على الطرق، والدوريات، وعمليات التطويق، وإنشاء نقاط التفتيش ومهام أخرى في إطار ترتيبات قيادة القوة المتعددة الجنسيات.

وحتى ١٣ شباط/فبراير أكثر من ٢٥ ٠٠٠ من أفراد فرق الدفاع المدني العراقي قد استخدموا ودربوا، ويجري الآن تدريب ٣ ٦٠٠ فرد. وإن إدارة خدمة حماية التسهيلات، المكلفة بحماية بنية العراق الأساسية الاستراتيجية ومباني الحكومة والمقتنيات الثقافية والتعليمية، اتسعت أكثر من ضعفين أيضا منذ تشرين الثاني/نوفمبر. وحتى ١٥ شباط/فبراير يؤدي أكثر من ٧٠ ٠٠٠ حارس الخدمة.

إن عدد أفراد القوات المسلحة العراقية زاد بما ينيف على الضعفين. وحتى ١٤ شباط/فبراير تم تجنيد أكثر من ٣ ٥٠٠ فرد. وزهاء ٢ ٠٠٠ في مجال العمليات وأكثر من ١ ٧٠٠ في التدريب. وعدد أفراد شرطة الحدود العراقية ومفتشي الهجرة والجمارك العراقيين زاد أيضا ثلاثة أضعاف تقريبا، من ١٢ ٠٠٠ إلى ٢٣ ٠٠٠ تقريبا. وأخيرا، استمرت قوة الشرطة العراقية أيضا في الزيادة إلى حوالي ٧٥ ٠٠٠ فرد - أكثر بحوالي ١٠ ٠٠٠ مما كانت عليه في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير تخرج أول ٤٦٦ مسؤولا من ٣٥ ٠٠٠ مسؤول سيدربون في الأردن من برنامج التدريب المتعدد الجنسيات لمجندي الشرطة. ووافقت ألمانيا على توفير خبراء الشرطة في المجال القضائي لتدريب زهاء ١٥٠ شرطيا عراقيا في الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق سلطة التحالف المؤقتة أيضا التقدم في تطوير قدرات خاصة ضمن قوة الشرطة العراقية، بما في ذلك في مجالي مكافحة الإرهاب والتحقيق الجنائي الأساسي.

بعد ذلك. ووفقا لاستطلاعات الرأي التي أجريت بعد ثلاثة أسابيع من اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان ٧٧ في المائة من أبناء الشعب العراقي يعلمون بالموعد المستهدف في ٣٠ حزيران/يونيه ويؤيدونه - وذلك سبب قوي ومقنع لتأييد نقل السيادة بأسرع ما يمكن.

وهناك الكثير مما ينبغي عمله من الآن وحتى ٣٠ حزيران/يونيه. ونحن نرحب بمشاركة الأمم المتحدة النشطة في مساعدة العراقيين على تحديد مستقبلهم وانتقلهم إلى مجتمع ديمقراطي تعددي يعيش في سلام مع جيرانه.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى الحالة الأمنية أولا. أقلت القوات الأمريكية القبض على صدام حسين في محباً صغير تحت الأرض بالقرب من مدينة تكريت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وكانت مجوزته معلومات غزيرة عن شبكة الموالين للنظام السابق في العراق، مما أدى إلى إعاقة أنشطتها واعتقال أعضائها. ومنذ اعتقال صدام، تناقص عدد الهجمات ضد جنود القوة المتعددة الجنسيات. غير أن الهجمات على قوات الأمن العراقية والمدنيين العراقيين على السواء زادت خلال الشهرين الماضيين.

ورغم ذلك، ظل تصميم أبناء الشعب العراقي على تولي المسؤولية الرئيسية عن أمنهم ثابتا لا يثنى، ولم تتناقص شجاعة وبسالة الشعب العراقي. وفي صباح اليوم الذي أعلن فيه إلقاء القبض على صدام حسين، حدث ارتفاع قياسي في عدد العراقيين الذين سجلوا أنفسهم للخدمة في قوات الدفاع المدني، وخاصة في منطقة تكريت.

في تشرين الثاني/نوفمبر، قدمتُ وصفا شاملا لمختلف قوات الأمن العراقية، وخاصة قوات الدفاع المدني العراقية، ودائرة حماية المرافق، والقوات المسلحة العراقية الجديدة، وأمن الحدود وقوة الشرطة. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، زاد حجم قوات الدفاع المدني العراقية أكثر من

التصديق على دستور دائم. وستحدد تلك الوثيقة المهمة المبادئ الأساسية لحكومة العراق المؤقتة ووجوه الحماية الأساسية للحريات المدنية والدينية والسياسية لكل عراقي.

وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر طلب مجلس الحكم أن يوفد الأمين العام فريقا تابعا للأمم المتحدة إلى العراق لتقييم ملاءمة إجراء انتخابات مباشرة ضمن الإطار الزمني ٣٠ حزيران/يونيه، وإن لم يكن الأمر كذلك فما هي البدائل التي يمكن أن يوصى باتخاذها.

وأعقبت ذلك الطلب مناقشات مثمرة في نيويورك فيما بين ممثلي مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة في ١٩ كانون الثاني/يناير. وعلى إثر ذلك أوفد الأمين العام بعثة لتقصي الحقائق إلى العراق. ووفرت سلطة التحالف المؤقتة الأمن ودعمًا آخر لضمان قيامها بزيارة ناجحة. وعاد فريق الأمم المتحدة من بغداد، ونحن نرحب بتقريره الذي أصدر قبل هنيهة والذي يوفر توصيات مفصلة فيما يتعلق بما يلزم لإجراء انتخابات في العراق. وأوضح التقرير أنه ليس من الممكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٣٠ حزيران/يونيه، وهو التاريخ الذي يوافق الجميع على أنه ينبغي أن تنقل فيه السيادة.

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإن حل مسألة توقيت الانتخابات يوفر فرصة لأن ينخرط العراقيون وسلطة التحالف المؤقتة في حوار حول الآلية التي تنقل بها السيادة في ٣٠ حزيران/يونيه. إن آلية حكم العراق بين نقل السيادة والانتخابات الوطنية لم يبت فيها بعد. وإن الشعب العراقي ومجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة سيعملون على التوصل إلى اتفاق على آلية للانتقال تحظى بدعم واسع القاعدة من جانب الشعب العراقي.

والعراقيون أنفسهم في صدارة الجهد المبذول لإضفاء الاستقرار على العراق، ولكن القوات المنتشرة من ٣٥ بلدا مشاركا في القوة المتعددة الجنسيات تؤازر أيضا الشعب العراقي بشجاعة.

لقد اتخذت حكومة اليابان قرارا تاريخيا بنشر ١٠٠٠ فرد من قوات الدفاع الذاتي اليابانية في العراق وحوله. والتزمت جمهورية كوريا، وهي أيضا مساهمة بقوات، بنشر جنود إضافيين في الأسابيع القادمة، بالغة بالعدد الإجمالي للأفراد المرابطين إلى ٣٠٠٠.

وبلدان أخرى اتخذت قرارات سياسية بأن تجعل قريبا عروضها بتقديم قوات واقعا ملموسا. إن مساهمات جديدة ومجددة، وفقا للقرارين ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣) وللاتفاقات الثنائية، تمثل التزام المجتمع الدولي بتحسين مستقبل العراق. ونواصل حث المجتمع الدولي على توفير مزيد من القوى البشرية والموارد لتقديم مساعدة أكبر لجهود القوة المتعددة الجنسيات.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات وجيزة عن مسألة الحكم. إن نظام حكم محلي وطيد في العراق هو الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه حكومة وطنية ديمقراطية. والحكم المحلي الفعال يشجع على مشاركة المواطنين، ويعزز الحوار فيما بين الجماعات المتنافسة، ويقدم الخدمات الأساسية على أساس أولويات المجتمع. وبدعم منا عقد العراقيون اجتماعات بلدية كثيرة وحضرها كثيرون لمناقشة انتقال العراق إلى الديمقراطية. وتواصل سلطة التحالف المؤقتة دعم القيام بعملية شفافة من المشاورات والانتخابات ليختار الشعب العراقي ممثلين يعبرون عن تكوين وطابع مجتمعاتهم.

إن الإطار الواسع للعملية السياسية سيدعمه العمل الجاري ضمن مجلس الحكم العراقي لوضع مشروع قانون إداري مؤقت يكون أساسا للحكومة العراقية المؤقتة حتى

أخرى قبل الحرب حول مخزونات العراق من الأسلحة. ويقتى القيام بعمل إضافي لازما قبل أن يتسنى التناول التام الكامل لمسألة مخزونات العراق.

وأفاد السيد كاي أيضا بأن الفريق الاستقصائي اكتشف أدلة واضحة على ضلوع نظام صدام في إخفاء أنشطة جارية لبرامج أسلحة الدمار الشامل عن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وخلص إلى أن العراق كان ينتهك قرارات مجلس الأمن السابقة. وكان واضحا أن نظام صدام حسين كان مصمما على خداع المجتمع الدولي. واستمر في خداعه هذا. في مواجهة المهام الماثلة أمامه، يعتمد الفريق الاستقصائي في العراق على عدد لا بأس به من الاختصاصيين الذين يركزون جهودهم على أنشطة نزع السلاح الثلاثة التالية: استجواب الأشخاص المرتبطين ببرامج أسلحة الدمار الشامل التي كان العراق يقوم بها؛ والحصول على الوثائق والأقراص الثابتة للحواسيب وغيرها من اللوازم المعلوماتية وتحليلها؛ وتقييم المواقع التي يحتمل أن تكون ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل والاستفادة منها.

وواضح أن بعض العراقيين يبدي تعاوننا في هذا الاتجاه. بيد أن الخوف من الثأر قد يكون السبب وراء عزوف آخرين عن هذا التعاون. ويبدو أن بعض المسؤولين ممن لديهم صلات وثيقة بنظام صدام مصممون على تجنب التعاون بأي شكل. أضف إلى ذلك أن عملية تحليل الوثائق اصطدمت منذ انتهاء الحرب بإجراءات تدمير منهجية للوثائق والحواسيب في بعض المرافق العراقية. وسوف يواصل الفريق الاستقصائي ما يقوم به من مهام.

وبالنسبة لنا نحن أعضاء المجتمع الدولي المنخرطين في المرحلة الانتقالية في العراق، لا يبدو التقدم دائما بنفس السرعة التي كنا نأمل بها. ولكن، رغم هذا التحليل الواعي، تحمل هذه المرحلة بذور الأمل للعراق. فخلال الأشهر الثلاثة

ونحن نتطلع إلى مزيد من النظر في تقرير الفريق وإلى الانخراط المستمر من جانب الأمم المتحدة في العملية السياسية مستقبلا.

وفيما يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء يسرني أن أخبركم بأنه، وفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، أتمى البرنامج في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وجرى الانتقال على نحو سلس.

ويقوم حاليا برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بمساعدة سلطة التحالف المؤقتة ووزارة التجارة العراقية في المساعدة في مجالي الشراء والخدمات السوقية، مما هو لازم الإبقاء نظام التوزيع العام مزودا بالسلع الموضوعة في سلة الغذاء. إن شحنات الغذاء وغيره من المؤن الإنسانية يديرها مركز التنسيق المنشأ مؤخرا، الذي يعمل فيه معا مسؤولون عراقيون ومسؤولو التحالف. ودور المركز هو ضمان التدفق الثابت والأمن والمنظم لما تبقى من سلع النفط مقابل الغذاء والسلع التي تم شراؤها مؤخرا. وفي ١ نيسان/إبريل ستسيطر وزارة التجارة سيطرة تامة على عملية الشراء، وفي ١ تموز/يوليه ستتولى المسؤولية الكاملة عن جميع جوانب البرنامج.

وفيما يتعلق بترع سلاح العراق، يواصل فريق المسح الميداني في العراق عمله للبحث عن أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إيصال القذائف المحظورة وغير ذلك من البنى الأساسية وإزالتها.

وفي كانون الثاني/يناير تولى تشارلز دلفر، نائب الرئيس التنفيذي السابق للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعراق، رئاسة فريق المسح وحل محل السيد ديفيد كي، الذي تقدر جهوده تقديرا كبيرا. وكتب السيد كي في تقريره أن فريق المسح لم يستطع التأكد من صحة بعض التقييمات الاستخباراتية التي وضعتها الولايات المتحدة ودول

ميغاواط في شهر شباط/فبراير، وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ بدأت سلطة التحالف المؤقتة عملها في عام ٢٠٠٣. ويجري حاليا الاضطلاع بالإصلاحات وبأعمال الصيانة الأساسية الطويلة الأجل المقررة في جميع أرجاء البلد لبناء شبكة طاقة مستدامة. وقد ارتفع إنتاج النفط إلى ٢,٣ مليون برميل يوميا. كما واصلت سلطة التحالف المؤقتة إعادة تأهيل الهيكل الأساسي الحيوي للطرق والسكك الحديدية. ويجري إعادة بناء الجسور الرئيسية على نحو يسمح بتدفق المنتجات النفطية والزراعية الأساسية إلى جميع أرجاء البلد. وقد تم في الأسابيع الأخيرة إصلاح أو إعادة فتح ثلاثة جسور أساسية.

وبالانتقال إلى الحديث عن مجال الرعاية الصحية، فإن التحالف ما برح يتطلع إلى المدى الطويل، عن طريق دعم إصلاح وزارة الصحة بما يجعلها قادرة على إيصال الخدمات الصحية الأساسية إلى جميع أرجاء العراق. والعمل جار حاليا على قدم وساق بين وزارة الصحة العراقية وسلطة التحالف المؤقتة ومنظمة الصحة العالمية من أجل إجراء جرد كامل للأدوية واللوازم والمعدات. ويتوقع أن ينتهي هذا العمل بحلول شهر آذار/مارس. وازدادت أيضا رواتب العاملين في القطاع الصحي وهو مؤشر رئيسي، إذ ارتفعت رواتب الأطباء من ٣ دولارات - أكرر ٣ دولارات في الشهر - إلى ٣٥٠ دولارا في الشهر.

أما في مجال التعليم، فقد انصبت أهداف السلطة على زيادة نسب القيد المدرسي وتحسين نوعية التعليم الابتدائي والثانوي. وخلال عطلة المدارس في شهر شباط/فبراير، سيتلقى نحو ٣٣ ٠٠٠ مدرس عراقي تدريبا يؤدي إلى تحسين خدمات التعليم الابتدائي والثانوي في جميع أرجاء العراق.

الأخيرة التي انقضت على آخر تقرير قدمناه، تم إنجاز الكثير، ورغم الجهود الرامية إلى التخريب، يبدو التقدم الثابت واضحا للعيان. ولدى حيران العراق وشركائه الإقليميين فرصة فريدة لأداء دور بناء في هذه المرحلة الانتقالية. وينبغي لكل من لديه موارد يساهم بها من أعضاء المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة إلى الشعب العراقي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد نغروبوني على إحاطته الإعلامية الشاملة.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بالإضافة إلى التقدم الذي أشار إليه السفير نغروبوني، بوسعي أن أؤكد أن التقدم مستمر أيضا على صعيد توفير الخدمات الأساسية ومسألتي الاقتصاد وإعادة الإعمار وحقوق الإنسان والعدالة. فسلطة التحالف المؤقتة منهمكة إلى جانب الشعب العراقي في جهود ضخم يهدف إلى بعث الحياة من جديد في البلد ومؤسساته. وإني متأكد من أن الجميع سيشعر بالارتياح لمعرفة أنني سأعمم على حدة مذكرة غنية بالتفاصيل حول هذه النقاط جميعا. وسأكتفي الآن باستعراض عناوين هذا التقرير.

ففيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية، واصلت أولوياتنا التركيز على إعادة تأهيل البنى التحتية لشبكات المياه والمرافق الصحية القائمة. وقد تم صياغة العديد من مشاريع هذه الأشغال على الأجل الطويل، بما يعالج تركة سوء الإدارة والإهمال. فعلى سبيل المثال، ستخضع ثلاث من منشآت شبكات معالجة الصرف الصحي في بغداد التي يستفيد منها ٣,٨ مليون نسمة هذا العام لعملية إعادة تأهيل تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر، بما يؤدي إلى معالجة زهاء ٨٠٠ مليون لتر من مياه الصرف يوميا.

ولقد طرأت أوجه تحسن مستمرة على شبكة توليد الطاقة في العراق مما نتج عنه توليد ما متوسطه ٢٦٠ ٤

اسمحو لي الآن أن أتحدث عن إحدى أهم أولويات السلطة الممثلة في إيجاد وظائف جديدة. فمستويات البطالة لا تزال بالغة الارتفاع، لكن العمالة الناقصة تشكل هي الأخرى تحدياً أساسياً. ونحن الآن عاكفون على وضع أولويات تتعلق بالمشاريع التي من شأنها توفير فرص عمل ومنافع اقتصادية ملموسة لأكثر عدد ممكن من العراقيين، تعمل على التعجيل بهذه العملية. وقد تمكن البرنامج الوطني للعمالة وبرنامج العمالة الإضافي في محافظات الشمال حتى الآن من توفير ما يناهز ١١٠.٠٠٠ وظيفة من أصل مجموع مستهدف قدره ١٥٥.٠٠٠ وظيفة جديدة في حقل الأشغال العامة. وتعترم وزارة المالية أيضاً استثمار مبلغ ١٢٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٤ لتوفير عدد إضافي من الوظائف قدره ١٢٥.٠٠٠ وظيفة.

وقد عمدت وزارة العدل العراقية، بالتنسيق مع سلطة التحالف المؤقتة، إلى استحداث استراتيجيات وأنشطة تكفل إنشاء مرافق أساسية للقضاء الجنائي في العراق أو إعادة بناء تلك المرافق.

وتواصل السلطة تقديم الدعم للجهود المبذولة من أجل تعزيز المجتمع المدني والثقيف بشأن حقوق الإنسان في كافة أرجاء العراق. وسوف تؤدي وزارة حقوق الإنسان العراقية الجديدة أيضاً دوراً هاماً في تشكيل التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في أنحاء هذا البلد. ونتطلع إلى اشتراك الأمم المتحدة في العمل مع مركز التنسيق المذكور. وقد أكملت لجنة المراجعة القضائية في العراق استعراضها لجميع القضاة والمدعين العامين، والتحقق من عضويتهم في حزب البعث وتواطؤهم في انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد، ضماناً لأن تكون إدارة النظام القضائي العراقي الآن بيد أشخاص يتصفون بالنزاهة. ويبلغ معدل العزل من هذه المناصب بوجه عام نحو ٢٥ في المائة.

وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، ركزت السلطة بشكل أساسي على إقامة شبكة اقتصادية سليمة ونظام شفاف للإفناق العام. وقد تواصل نمو المؤسسات المالية العراقية التي شرعت في الاندماج في المجتمع الدولي. وشهدنا تقدماً في مجال تحرير سعر الفائدة، وتوفير تراخيص مصرفية للنهوض بقطاع مالي حديث وفعال، والالتزام بتخفيض عبء الدين العراقي ونقل مبلغ يناهز ٦٥٠ مليون دولار إلى صندوق إنماء العراق من الأصول العراقية التي سرقها النظام السابق وأودعها حسابات خارجية. وفي ١١ شباط/فبراير، رحب جميع الأعضاء الـ ١٤٦ للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بطلب العراق الانضمام بصفة مراقب، وقد حظي هذا الطلب بالقبول. وسُن أيضاً قانون المصرف المركزي الذي يمنح هذا المصرف استقلالية تامة. وسوف تتمثل ولاية هذا المصرف في تأمين استقرار الأسعار والإشراف على النظام المصرفي. وقد بلغ رصيد صندوق إنماء العراق بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٨ر٨ مليار دولار. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، استفادت الميزانية العراقية من اعتماد إضافي قدره ١,٨ مليار دولار. وقد أدى إلى هذه الزيادة ارتفاع عائدات النفط بصورة غير متوقعة. ووصل مجموع المبالغ المصروفة من حساب الصندوق الإنمائي حتى هذا التاريخ ٣,٢ مليار دولار. وترد تفاصيل ذلك على الموقع الإلكتروني لسلطة التحالف المؤقتة www.cpa-iraq.org.

وفي ٧ شباط/فبراير، اتفق المجلس الدولي للمشورة والمراقبة والسلطة على بيان عمل المحاسب العام المستقل الذي سيتولى مراجعة حسابات بيع النفط وتصديره من العراق. وسوف يتولى الصندوق الإنمائي، وفقاً لما هو منصوص عليه في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، تنفيذ ذلك. وسوف يُحال ترشيح السلطة لعقد مراجعة الحسابات على المجلس بحلول ٢٧ شباط/فبراير، ليوافق عليه.

المتحدة لتقصي الحقائق برئاسة الأخضر الإبراهيمي. ونرحب بما عرضته الأمم المتحدة من المساعدة في بناء توافق في الآراء وفي التحضيرات لإجراء الانتخابات التالية. ونود أن نشهد قيام الأمم المتحدة بدور قوي ومتزايد.

إن العراق يحرز تقدما صوب تحقيق الهدف المتمثل في أن تسوده الديمقراطية وأن يحكمه شعب العراق ومن أجل شعب العراق، وهو هدف ربما كان يبدو مستحيلا للغالبية العظمى ممن عاشوا في ظل النظام السابق. ويمكن، بل ينبغي، للأمم المتحدة ولأعضائها الاستمرار في مساعدة الشعب العراقي على القيام بهذه الرحلة. ونرجو أن تأتي الأسابيع والأشهر المقبلة بمشاركة مستمرة ومعززة من جانب الأمم المتحدة، ومواصلة للعمل على كفالة النجاح في نقل السلطة يوم ٣٠ حزيران/يونيه إلى حكومة عراقية كاملة السيادة. كما ستأتي الأسابيع والأشهر المقبلة بمزيد من تكثيف الجهود الدولية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر صاحب السعادة السير إمير جونز باري، سفير المملكة المتحدة، على إحاطته الشاملة. ونظرا لعدم وجود قائمة بالمتكلمين، أدعو أعضاء المجلس الراغبين في التكلم إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك اعتبارا من الآن.

أفتح باب المناقشة الآن أمام أعضاء المجلس، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أصغى وفدي بإمعان شديد وبقدر كبير من الاهتمام للتقرير عن الحالة في العراق الذي قدمه بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) سفيرا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الممثلين لسلطة التحالف المؤقتة. وتعيننا إحاطتهما الإعلامية، ونتوجه إليهما بالشكر عليهما، على فهم ما يجري في العراق بشكل أفضل، وعلى تقييم حجم وتعقيد

ومن المسائل الرئيسية دور المرأة، حيث تواصل السلطة تشجيعها النشط على مشاركة المرأة في جميع مراحل تعمير العراق وعلى كافة مستوياته، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الجدير بالتنويه أن بعض النساء العراقيات سيتوجهن إلى نيويورك للاشتراك في المباحثات التي تجريها لجنة وضع المرأة وتعد في الشهر القادم.

واختتامًا لكلمتي، لقد تم تحقيق الكثير، كما أشار السفير نغروبونتي بالفعل. فلدى العراقيين الآن مجموعة عريضة متنوعة من الحريات لم يتحها لها النظام السابق في أي وقت من الأوقات. وبإعادة بناء اقتصاد العراق وهياكله الأساسية تدريجيا، متاح لهم أخيرا فرصة الحصول على مستقبل أفضل. كما أن العراقيين يكتسبون الآن حق التحكم في حياتهم وأقدار، دولتهم. وسوف يمثل نقل السلطة إلى حكومة عراقية ذات سيادة في ٣٠ حزيران/يونيه لحظة حاسمة. وفي الوقت ذاته، ما زال حجم المهام التي يتعين مواجهتها في إعادة إعمار العراق هائلا. فشن الهجمات مستمر على الشعب العراقي من قبل الموالين للنظام الأسبق والمتطرفين الأجانب الذين عقدوا العزم على حرمان العراقيين من الإمساك بدفة مستقبلهم السياسي. ولن يبطل تأثير عقود من الاضطهاد بين يوم وليلة. ولكن الجهود التي نضطلع بها في شراكة مع شعب العراق المبدع الموهوب تحدث بالفعل اختلافا حقيقيا.

وكما قلت في إحاطتنا السابقة للمجلس يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، سوف يلزم لنجاح سكان العراق ومؤسساته التزام المجتمع الدولي المتواصل. ونرحب ترحيبا شديدا بالدعم الذي قدمه هذا العدد الكبير من الدول أو يقدمه لإعادة إعمار العراق وإقرار أمنه، فضلا عن الإسهام الذي تقدمه الأمم المتحدة ووكالاتها. كما نعرب عن تقديرنا البالغ للإسهام الذي تقدمه الأمم المتحدة حاليا في العملية السياسية، وفي الآونة الأخيرة من خلال تقرير لجنة الأمم

العراق للخطر بدرجة حسيمة، وهي ظاهرة العنف. ففي كل يوم تقع هجمات بالغة الشراسة، ولا سيما في وسط العراق، يتمثل ضحاياها الرئيسيون في السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

ولا يجب إدانة هذه الأفعال الشنعاء بحزم من جانب المجتمع الدولي بأسره فحسب، بل لا بد من عمل كل ما يمكن لضمان حماية السكان بشكل أفضل، وهذه مسؤولية الدولة القائمة بالاحتلال. بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وكلما أسرع الشعب العراقي باستعادة سيادته الكاملة وتقرير مصيره بحرية، كلما أسرع باستعادة السلام والاستقرار والطريق إلى التقدم.

وفي هذا الصدد، تجدد الجزائر نداءها من أجل إنهاء الاحتلال واستعادة الشعب العراقي بأسرع ما يمكن لسيادته واستقلاله وسيطرته على مقاديره. لذلك يجب الالتزام بموعده ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ من جانب جميع الأطراف المعنية، بما فيها سلطة الائتلاف المؤقتة، التي يجب عليها العمل بشكل ملموس على أن يتسنى نقل السلطة في ذلك الموعد المحدد.

وتُظهر التطورات التي استحدثت في العراق خلال الأسابيع الأخيرة، والطلب الذي اشترك في تقديمه للأمم المتحدة مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة بإيفاد بعثة معنية بإمكانية إجراء الانتخابات في العراق، بصفة عامة أن دور الأمم المتحدة في العراق يتسم اليوم بأهمية حيوية. لذلك فإن عودة المنظمة إلى البلد المذكور لمساعدة الشعب العراقي في الحصول على مؤسسات وطنية ديمقراطية وتمثيلية، وفي إعادة بناء بلده الذي خربته الحرب، ليست ضرورية فحسب، بل يجب أن تحدث بمجرد أن تسمح الأوضاع الأمنية وبمجرد أن تحدد ولاية الأمم المتحدة تحديدا واضحا.

وانتظارا لتلك العودة، ينبغي أن تتمكن الأمم المتحدة من تقديم مساعداتها، في الوقت المناسب وضمن إطار

التحديات التي يواجهها الشعب العراقي، ذلك الشعب الذي أودى بفعل ثلاثة عقود في ظل نظام مستبد وحشي، وثلاث حروب مدمرة، وعقد من الجزاءات اللاإنسانية، ويعيش اليوم تحت الاحتلال الأجنبي.

وإذ يجتمع مجلس الأمن للمرة الأولى في جلسة علنية منذ انتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو برنامج خفف بعض الشيء من الآثار القاسية الناجمة عن الجزاءات، يود وفدي أن يعلم المزيد عن الحياة اليومية للشعب العراقي. فما هي الحالة بالضبط من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية منذ انتهاء الأعمال القتالية؟ هل من الممكن الحصول على وصف أكثر تفصيلا لتجارته الخارجية، وعلى وجه التحديد، لاستغلال موارده الطبيعية والإيرادات التي يولدها هذا الاستغلال؟

وفي هذا الصدد، ثمة دور هام يؤديه المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق التنمية للعراق، غير أنه لم يبدأ بعد فيما يبدو الاضطلاع بهذا الدور على نحو كامل. فهل يمكن للأمانة العامة، إضافة إلى المعلومات التي قدمها السفير سير إمبر جونز باري، أن تزودنا ببعض المعلومات عن أسباب عدم قيام الفريق الدولي للمشورة والمراقبة بعمله بشكل طبيعي؟

ذلك أن المعلومات التي تصلنا من العراق بشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية مروعة للغاية، ويؤكد هذا تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (S/2004/140). فكثير من العراقيين يخيون اليوم في ظل أوضاع من الفقر مثيرة للقلق وخطيرة بشكل خاص. ومع أن بعض التقدم قد أحرز في بعض المجالات منذ انتهاء الأعمال القتالية، فإن تحققه في مجالات أخرى يستغرق وقتا أطول. ومما يؤدي لتفاقم هذه الحالة الاقتصادية والاجتماعية المثيرة للقلق ظاهرة تدعو للانزعاج بدرجة أشد لأنها تعرض أي فرصة لانتعاش

وقد أحاطت الجزائر علما بتوصيات الأمين العام المشمولة في تقريره المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير (S/2004/140)، والتي تستحق تأييد مجلسنا والمجتمع الدولي بأسره.

وفي الختام، تود الجزائر أن تجدد تأكيد تأييدها للأمين العام في العمل الذي يقوم به في العراق، وتعرب عن تقديرها للسيد الإبراهيمي على الحيوية الجديدة التي استطاع أن يولدها، وعلى الاستقلال والحياد الذي أبدته الأمم المتحدة في هذا السياق المخوف بالمخاطر.

السيد أدينشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير جونز باري والسفير نغروبونتي على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية عن التطورات في العراق. ونرحب أيضا بالمنهجية العملية التي اتبعتها الأمين العام بالنسبة لدور الأمم المتحدة المزمع في عملية إعادة الأمور إلى طبيعتها في العراق. ونرحب على وجه الخصوص، بإيفاد بعثة تقصي الحقائق لاستجلاء مسألة إجراء الانتخابات. وتؤكد نتائج بعثة الإبراهيمي فكرتنا بشأن الإدارة المنطقية لعملية التطبيع في فترة ما بعد الصراع، والتي ينبغي انتهاجها لضمان حدوث التحول الديمقراطي في البلد.

وكما قلنا أثناء مناقشة المصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع، فإن إجراء الانتخابات بعد الصراع غالبا ما ينطوي على إشكالات. وهذا صحيح، على وجه الخصوص، في حال غياب أحزاب سياسية لتقود العملية السياسية، أو عندما يكون التوافق في الآراء بشأن الهيكل المجتمعي المزمع إنشاؤه لم يتبلور بعد. وفيما يتعلق بالعراق، ينبغي إنشاء هيكل بحيث يضم جميع الأطراف بالقدر الممكن، وبوسعه أن يقود البلد نحو عودة الأوضاع إلى طبيعتها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المنهجية التي يقترحها الأمين العام منطقية إلى أقصى الحدود وينبغي أن تساعد على التوصل إلى توافق في الآراء.

الولاية التي سيحددها مجلس الأمن، وبالاتفاق مع الممثلين الشرعيين للشعب العراقي.

وكما يوصي الأمين العام في تقريره (S/2004/140)، وبما أن تلك هي رغبة الشعب العراقي، فإنه ينبغي للأمم المتحدة في المرحلة الحالية، بوصفها مؤسسة مستقلة ومحيدة تتمتع بثقة جميع الأطراف الفاعلة السياسية في العراق، أن تقدم الدعم إلى هذه الأطراف. وهذا الدعم سيمكن هذه الأطراف من تحقيق تفاهم بشأن اختصاصات وهيكل وتكوين الهيئة الانتقالية التي يجب أن تقود العراق مؤقتا، وكذلك بشأن كيفية إنشاء تلك الهيئة. وبهذه الطريقة، وهذا أمر أساسي، ستكون الأمم المتحدة قد أسهمت في إنشاء هيئة حكومية تمثيلية، وتتمتع بالمصداقية، ويمكن للشعب العراقي بأسره أن يعترف بشرعيتها، لتمكين نقل السيادة على نحو منتظم ويسير بالقدر الممكن، ولضمان أن يتم نقل السيادة في الموعد المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه، وفقا لرغبة جميع العراقيين.

ومنذ الآن، ينبغي للأمم المتحدة، بما لديها من خبرة واسعة في تقديم الدعم الانتخابي، ومن ثقة مختلف الأطراف الرئيسية العراقية بها، أن تضع تحت تصرف الشعب العراقي تجاربها وخبراتها من أجل إرساء الإطار الانتخابي القانوني وكذلك الجوانب المختلفة للعملية الانتخابية. وبذلك، يتسنى للانتخابات المباشرة، التي يعتبرها جميع الأطراف في العراق خطوة أساسية لبناء الديمقراطية، أن تجري في نهاية هذا العام أو في بداية العام القادم كموعده الأقصى. وفي هذا الصدد، ينبغي فعل كل ما من شأنه ضمان أن يتقيد إجراء الانتخابات تقيدا صارما بالجدول الزمني المحدد، لكي يكون الشعب العراقي قادرا على انتخاب الرجال والنساء الذين سينون مستقبل العراق وسيوجهونه نحو طريق الديمقراطية، والحرية والتقدم.

المتحدة ومختلف مكونات المجتمع العراقي ومع سلطة التحالف المؤقتة، فهي تبعث على الأمل.

إلا أن الحالة الأمنية المتردية قد تعيق عملية التطبيع وعودة الأمور إلى نصابها. وعلى وجه الخصوص، فإن حقيقة أن قوة الأمن العراقية - التي يُعاد تنظيمها - تبدو في أغلب الأحيان أنها لا تتمتع بالحماية من قوات سلطة التحالف المؤقتة، قد تشكل عددا من المشاكل. وإذا ما استمرت هذه الحالة، فقد تثبط معنويات القوات العراقية، مما يبطئ من عودة النظام وسيادة القانون التي لا غنى عنها لبناء الديمقراطية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أود أن أعرب عن الامتنان للسفير نغروبونتي وللسفير جونز باري على إحاطتهما الإعلاميتين وعلى تعميم هذا النص.

بالنسبة للحالة في العراق، أود أن أؤكد في البداية أنه من مصلحة الجميع تحقيق تسوية عاجلة ودائمة بحيث تمكن من تنفيذ المهمات التي حددها مجلس الأمن، وهي الحاجة إلى استعادة السيادة العراقية على وجه السرعة، وضمان حقوق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي وسيادته على موارده الطبيعية. وهذا هو الغرض الرئيسي الذي ننشده جميعا ونرغب في المساعدة على تحقيقه بقدر المستطاع. وهذا هو أيضا محور جهود العراقيين أنفسهم والمجتمع الدولي، كما أنه مقصد الخطوات الأخيرة التي اتخذتها وما زالت تتخذها الأمم المتحدة.

إننا نرحب ببعثة تقصي الحقائق التي قادها مؤخرًا السيد الإبراهيمي بناء على طلب مجلس الحكم العراقي. والتطورات المتصلة بالبعثة وبعملها في العراق والتقرير، أمور أكدت ما كان بديهيا بالنسبة لنا، وهو أنه بدون الأمم المتحدة سيكون من الصعب توقع تحقيق تسوية دائمة، وبدونها أيضا لا يمكن التنبؤ بتحقيق اتفاق بشأن العملية

ومن الأمور الأساسية كذلك التقييد بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه كموعدا لنقل السيادة إلى الشعب العراقي. ولأجل ذلك، من الضروري تشكيل حكومة تمثيلية، كما اقترح الأمين العام، قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن المهم كذلك إنشاء بعثة للأمم المتحدة في أقرب فرصة ممكنة لدعم هذه العملية وللمساعدة في صياغة الوثائق الأساسية، وكذلك وضع الإطار القانوني لإجراء الانتخابات في الموعد المناسب.

وفيما يتعلق بالصيغة التي ستستخدم لإنشاء حكومة تمثيلية انتقالية، فلا يمكن لهذه الصيغة أن تأتي إلا من الشعب العراقي نفسه. وسواء كان ذلك من خلال مؤتمر وطني أو مائدة مستديرة أو أي شكل آخر، فإن هناك مجموعة من المبادئ التي ينبغي أخذها في الحسبان والالتزام بها. ونحن في حاجة إلى تحديد آلية للتوصل إلى توافق في الآراء لدى أفراد المجتمع، لتعريف قواعد السلوك في الفترة الانتقالية، وللقيام بكل ما هو ضروري لتنفيذ نقل السيادة. وينبغي لهذه الآلية أن تكون مرنة، ولا يمكن لها أن تتمتع بالمرونة إلا إذا تم إنشاء جميع المؤسسات في العراق بغية إدارة الفترة الانتقالية.

وغالبا ما نرى في الفترات الانتقالية، أن الشخص الذي عين لإدارة هذه الفترة لا يمكنه ترشيح نفسه لهذا المنصب بعد الفترة الانتقالية. فكثيرا ما يخلق مثل هذا الترشيح حالة من التوتر لأن الطبقة السياسية قد ترى بأن هذا الشخص كانت لديه امتيازات لم يتمتع بها منافسوه المحتملون. وهذا صحيح بطبيعة الحال، إلا إذا توصلت الأطراف إلى توافق في الآراء حول ذلك الشخص.

إن تعزيز حقوق الإنسان أمر أساسي أيضا بالنسبة لعملية إعادة الأمور إلى طبيعتها. ولذلك، فإن حالة زعزعة الأمن السائدة، وخاصة ما تنقله الأنباء عن ازدياد أعمال الجريمة، تثير العنف. أما المناقشات التي بدأت بين الأمم

للاتخابات التي يريدتها العراقيون بقوة أن تجرى بحلول أواخر ٢٠٠٤ أو أوائل ٢٠٠٥، فإن الوقت قد حان للبدء بالإعداد لها الآن. لكننا، مرة أخرى، ننتظر رد العراقيين أنفسهم.

ونحن نعتبر نهج الأمين العام صحيحا: أنه يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في مجموعته، أن يساعدوا العراقيين على التوصل إلى توافق آراء، لكنهما لا يمكنهما، بالتأكيد أن يفرضا شيئا عليهم. وتتفق أيضا مع آراء الأمين العام حول مجمل دور الأمم المتحدة في العملية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق باستعداد المنظمة لتقديم المساعدة - في ضوء الظروف الضرورية اللازمة، التي تتعلق إلى حد كبير بمسائل الأمن. ونحن، إذ لا يغيب عن بالنا العنف المتزايد في العراق، سوف نعتد اعتمادا تاما على الأمين العام فيما يخص موعد وشكل مشاركة الأمم المتحدة مشاركة مباشرة في العراق في العمليات المختلفة. وهذا هام أيضا لأن موظفي الأمم المتحدة يعملون على الأرجح في المدن، حيث لا يزال العنف يتصاعد فيها.

واسمحوا لي أن أقول إن العراقيين سيناقشون الآن الآلية المحددة التي يمكن أن يقبلوها من أجل استعادة سيادتهم، ومن الواضح أنها ستكون آلية مؤقتة، ويرجح أن تكون ذات سلطة محدودة. وبينما ننظر في خيارات مختلفة، سيكون من المفيد لنا أن نواصل مراعاة عقد مؤتمر دولي بشأن العراق في مرحلة معينة، بمشاركة العراقيين وجيران العراق - الذين يجب أن تؤخذ آراؤهم بشأن الشكل المحدد لتسوية ما يعين الاعتبار التام.

دعوني أؤكد في الختام أننا نعتبر من المهم أن ينفذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) تنفيذا تاما. ونلاحظ معلومات السفير نغروبونتي بشأن جهود التحالف لاقتفاء آثار البرامج العراقية لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وموقفنا هو أن ولايات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

السياسية يكون قابلا للحياة، وفي نفس الوقت يحظى بموافقة جميع العراقيين.

ونرحب بكون اشتراك الأمم المتحدة والبعثة التي قادها السيد الإبراهيمي أديا إلى مشاركة أوسع للعملية السياسية العراقية. لقد أجريت اتصالات مع طائفة واسعة من القوى السياسية العراقية، بما فيها قوى ليست ممثلة في مجلس الحكم العراقي.

ونحن ندرس تقرير بعثة الإبراهيمي. وتقييمنا الأولي إيجابي؛ ومن الواضح أن هذه أول محاولة لإجراء تحليل شامل مستقل عميق للحالة في العراق يسعى إلى شمول القوى المتغيرة ذات الصلة بالبحث. وهو يضع استنتاجات هامة بشأن تصنيف القوى السياسية في العراق، وبشأن المخاطر والتهديدات الحالية في العراق، التي تضرب جذورها في الماضي البعيد. ومن الواضح أننا يجب أن نتعرف على هذه التوصيات والتحليلات التي جاءت في الوقت المناسب في الوقت الذي نتعرف فيه على أفضل النهج لتحقيق تسوية دائمة لما بعد انتهاء الحرب.

وفيما يتعلق بتوصيات التقرير، من الواضح أننا نتطلع، بشكل خاص، إلى ردود فعل العراقيين أنفسهم. وهنا، نؤيد تأييدا تاما موقف الأمين العام والسيد الإبراهيمي بأن العراقيين وحدهم هم الذين يمكنهم أن يحددوا تحديدا حقيقيا الطرق المحددة اللازمة للقيام بعملية سياسية. وهذا يتضمن الاتفاق على آلية تستعاد بها سيادة العراق وعلى الوسائل اللازمة لوضعها موضع التنفيذ بالنظر إلى تلك السيادة المستعادة المؤدية إلى عقد الانتخابات العامة.

وسنكون مستعدين للنظر في أية آراء من العراقيين توجه إلى مجلس الأمن، لكن لا بد لي من التأكيد على أن الأمر، كما يلاحظ التقرير، عاجل: والأمين العام والأخضر الإبراهيمي، على حد سواء، يؤكدان أنه إذا ما كان

الظروف اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة تتسم بالمصداقية بأقرب وقت ممكن.

ونحن نتفق على أن تلك العملية لا بد أن يحددها العراقيون أنفسهم، وأن الأمم المتحدة ينبغي أن تساهم بقوة في ذلك الجهد بما لديها من خبرة. ونعتقد أيضاً أن هذا سيدفع بنا إلى وضع المسألة الخاصة بولاية ودور الأمم المتحدة على جدول أعمالنا مرة أخرى، حيث أن الحالة العراقية تغيرت تغيراً كبيراً منذ أصدر المجلس القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، وستستمر في التغير.

وبجانب هذه المسألة، التي سوف تتطلب بالتأكيد مشاورات محددة، من الضروري استكمال المعلومات عن مجالات أخرى تتعلق بالمسألة العراقية. على سبيل المثال، سيكون من المفيد أن تتوفر صورة أفضل لإعداد القانون الأساسي للعراق الذي من المفترض أن يعتمد قبل نهاية هذا الشهر. ومثال آخر هو ضرورة الحصول على معلومات أكثر عن الأنشطة التي اضطلع - أو لم يضطلع - بها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المنشأ بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) للإشراف على إنفاق الموارد المحولة إلى صندوق تنمية العراق.

وختاماً، فإن التطورات الأخيرة دليل واضح على أن أهمية الأمم المتحدة بالنسبة لمسألة العراق تتجاوز بدرجة كبيرة مجرد إجراء التقييمات وتقديم الحلول المؤسسية، رغم أهمية ذلك، وتعدّها إلى توفير الحلول غير التقليدية أو تقديم المساعدة الفنية والإنسانية. والواقع، إن البعثة التي أوفدت إلى العراق، والتي كان الغرض منها أصلاً أن تكون بعثة تقييم فني لإمكانية إجراء الانتخابات بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه، قد اكتسبت أهمية سياسية طاغية، كما يشير إلى ذلك ترشيح السيد إبراهيمي لقيادتها، من خلال المشاورات التي جرت مؤخراً في إطار فريق أصدقاء العراق، وتقرير الأمين العام.

وولايات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق لا تزال مدرجة في جدول أعمال المجلس. وكلما كان بوسعنا العودة إليها سريعاً، كان ذلك مفيداً بشكل أكبر لحل هذه المسألة.

ونتطلع إلى تلقي معلومات عن المفقودين أثناء حرب الخليج الأولى. إن هذه مسألة إنسانية، ونحن ندرك أن التحالف يشارك في طائفة واسعة من تلك المسائل والأمور المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والحقوق الأخرى في العراق - كما ذكر في النشرة التي وزعها السفير جونز باري. ونحن نتفهم نطاق المشكلة، لكننا يجب ألا ننسى المئات العديدة من الكويتيين ومن مواطني الدول الأخرى الذين لم يعرف مصيرهم حتى الآن.

في هذه المرحلة سأقصر تعليقاتي على ما قلت.

السيد سردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

يسرني أن أشكر السفير نغروبونتي والسفير جونز باري على المعلومات القيّمة التي تشاطروها معنا بشأن الحالة في العراق، امثالاً لأحكام القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ونحن نرى أن واقعا دبلوماسياً جديداً ينعكس في التقرير الذي أحاله الأمين العام بعد عودة البعثة المتعددة المهام التي أرسلت إلى العراق (S/2004/140). إن التقرير يبين الأمم المتحدة وهي تعيد شكل وجودها في البلد.

وهذه، بالتأكيد، ليست لحظة مناسبة للتعليق على التقرير في مجموعه؛ ووفد بلدي يتطلع إلى تلك الفرصة. غير أني أود أن أتناول بإيجاز بضع نقاط تتعلق بالتقرير وكذلك بالمعلومات التي تلقيناها توا فيما يتصل بتوافق الآراء القوي حول نقل السيادة إلى العراق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. لكن مسألة أكثر إلحاحاً برزت من التقييم الذي وضعه فريق السيد إبراهيمي: تحديد عملية لتأسيس حكومة انتقالية للعراق يمكنها أن تتولى بشكل مؤقت إدارة البلد تمهيداً لتهيئة

السيادة إلى الشعب العراقي. وهذا الوضع يثير تحديات كبرى لا بد من التصدي لها في الأجلين القصير والمتوسط، على سبيل المثال، إنشاء آلية لتنظيم عملية نقل السيادة، والهيئة التي ستمارس تلك السيادة، والتحضير للعملية الانتخابية، في غضون أنسب جدول زمني ممكن عملياً.

ونحن نؤيد ما أعرب عنه الأمين العام من رغبة في أن يتسنى لهذه المنظمة أن تسهم في بلورة توافق الآراء بين أفراد الشعب العراقي مما سيكفل تشكيل حكومة انتقالية تقود البلد نحو اعتماد دستور سياسي جديد وانتخاب حكومة تمثيلية. ويمكن للأمم المتحدة أيضاً أن تقوم بدور هام فيما يتعلق بالمساعدة الفنية في إجراء الانتخابات في المستقبل. وسيسهم ذلك في تحقيق تطلعات المجتمع الدولي ممثلة في هذا المجلس، من أجل إعادة البناء وإرساء الديمقراطية في العراق. ومن شأن ذلك أن يسهم في توسيع نطاق توافق الآراء ووحدة الإرادة وهو ما يحكم عمل المجلس والأمين العام في هذا الصدد.

إننا نشعر بقلق بالغ حيال الأوضاع الأمنية في العراق، لأن ذلك، في جملة أمور، يقوض حرية الأمم المتحدة وموظفيها في الحركة والعمل إسهاماً في تحقيق الانتقال السياسي.

أخيراً، قد نطلب موافقتنا بمزيد من المعلومات عن التقدم المحرز بشأن القانون الأساسي، الذي سيُسن قريباً، حسبما يقضي الإطار الزمني المحدد في اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير نغروبونتي والسفير جونز باري على ما قدماه لنا من معلومات مستوفاة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن الشكر على المعلومات التي وافانا بها الممثلان الدائم للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بموجب الفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ترحب شيلي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بين مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة. ويتوخى ذلك الاتفاق، في جملة أمور، جدولاً زمنياً يُرسي في الأساس عملية إعادة السيادة إلى الشعب العراقي. وما فتئ ذلك الهدف، الذي يكتسي أهمية كبيرة، يمثل جزءاً من إرادة أعضاء مجلس الأمن، وهو ما ينعكس في قراراته بشأن هذا الموضوع.

إن نقل السيادة في المستقبل، المقرر له أن يتم يوم ٣٠ حزيران/يونيه، يحظى بموافقة الشعب العراقي، وذلك وفقاً لتقرير الفريق الفني الذي زار البلد مؤخراً، مثلما يحظى بموافقة سلطات التحالف، كما عبرت عن ذلك فيما يتعلق بالإبقاء على التاريخ المحدد. ونقل السيادة ينطوي على تحديات كبرى بالنسبة لمختلف الأطراف المعنية. فهو يمثل بداية عملية سياسية لا بد أن تفضي إلى تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطياً، حكومة يجب أن تفي بالحد الأدنى من مقتضيات المصادقية والشفافية، وأن تحظى بدعم كل القوى السياسية والدينية والاجتماعية والمدنية في العراق.

وبغية كفالة الشرعية لتلك العملية، لا بد من وجود قانون انتخابي، وسجلات للناخبين، وآلية للطعون، ومستويات أمن ملائمة، في جملة أمور. ووفقاً للمعلومات الأساسية الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، نحتاج إلى ما لا يقل عن ثمانية أشهر للتحضير لإجراء عملية انتخابية تستوفي معايير الأمم المتحدة من الشرعية والشفافية. لذلك، فإننا نتفق مع الرأي القائل إنه لا يمكن أن تُجرى الانتخابات قبل الموعد الذي حدد لنقل

لقد تحقق توافق الآراء بشأن إطار زمني محتمل للانتخابات حتى نهاية عام ٢٠٠٤ أو أوائل عام ٢٠٠٥، ونقل السيادة يوم ٣٠ حزيران/يونيه وفيما يتعلق بالآلية الانتقالية للفترة المؤقتة، والتحليل الذي قدمه فريق تقصي الحقائق قد أوضح بصورة مقنعة للغاية أن تلك ليست إلا الخطوات الأولى، ولا بد أن يعقبها توافق آراء بشأن القضايا الجوهرية الشديدة الأهمية الأخرى التي لا تزال معلقة. وكل تلك القضايا المعلقة، لاسيما سن القانون الأساسي - أو كما يسمى الآن القانون الإداري الانتقالي - وإبرام اتفاقات بشأن مركز قوات التحالف بعد نقل السيادة، هي جزء لا يتجزأ من اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الذي تم التوصل إليه بين سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم. وكل هذه الأمور رهن بمواعيد زمنية محددة تسبق نقل السيادة وتشكيل حكومة انتقالية.

وفي ضوء تقرير الإبراهيمي، أود أن أسأل السفيرين عما إذا كانت سلطات التحالف المؤقتة لا تزال تعمل على إبرام الاتفاقات الأمنية الثنائية. بموجب اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر المبرم بين سلطات التحالف المؤقتة ومجلس الحكم.

ثانياً، وكما سمعنا من السفير نغروبونتي، لا تزال سلطات التحالف المؤقتة ومجلس الحكم تعكف على صياغة قانون الإدارة الانتقالية، أو أجزاء منه على الأقل. وأود أن أعرف أي الأجزاء التي أسقطت من الفكرة الأصلية المتعلقة بوضع قانون أساسي. وفيما يختص بالجوانب الإجرائية، أود أن أعرف أي الأطر الزمنية الذي سيؤخذ به في هذا السياق، إن وجد. هل الجماعات العراقية خارج مجلس الحكم مشاركة في عملية التفاوض بشأن القانون الإداري الانتقالي؟ وهل ستسعى سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم لنيل مساعدة الأمم المتحدة بوصفها ميسراً لتلك المسائل أيضاً؟

فيما يتعلق بالتطورات السياسية، نرحب بالتقييم الشامل والاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، المستشار الخاص للأمين العام.

إن تقرير السيد الإبراهيمي، الذي صدق عليه الأمين العام، يشتمل على تحليل سياسي مثير للانتباه، إذ يتسم بنهج مستقل ومحايّد تماماً وغرضه الوحيد مساعدة الشعب العراقي. ونعتقد أن هذا التقرير يعكس الواقع السياسي الحالي في العراق بشكل دقيق.

واسمحوا لي أن أقول بكل بساطة إن ألمانيا تؤيد تماماً الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة تقصي الحقائق والتوصيات التي قدمتها. كما أننا نشاطر هذا الفريق رأيه ومفاده أن بناء توافق الآراء فيما بين كل المجموعات العراقية ذات الصلة، داخل مجلس الحكم وخارجه، يوفر الفرصة الحقيقية الوحيدة للخروج من الطريق المسدود الذي بلغته العملية السياسية في العراق. وما فتئنا نعتبر أن الأمم المتحدة هي الوحيدة التي يمكنها أن تيسر بلورة توافق آراء مستدام بين العراقيين.

وألمانيا تؤيد أيضاً (الرأي) الذي خلص إليه الأمين العام، إذ يرى "أن الشرط المسبق اللازم لنجاح عمل الأمم المتحدة في العراق إنما يتمثل في وجود دعم واضح لا لبس فيه من جانب مجلس الأمن، متحداً، ومن توفير بيئة آمنة" (S/2004/140، ص ٢). وألمانيا، من جانبها، مستعدة في أي وقت من الأوقات، وبناء على طلب الأمين العام، لأن تقدم للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن كل الدعم الذي يحتاجه الأمين العام للاضطلاع بالمهمة الصعبة التي تنتظره.

أما فيما يتعلق بتوفير بيئة آمنة، فستبقى تلك مسؤولية سلطة التحالف المؤقتة، بالتعاون مع الهيكل الأمنية العراقية الناشئة، ريثما يتم نقل السيادة إلى العراقيين.

الحاسمة من الأمم المتحدة في تشكيل توافق في الآراء بين جميع العراقيين، أن نسهم في تطوير عراق مستقر وديمقراطي يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه - وهي نتيجة لا شك أن المنطقة بأسرها ستستفيد منها بقدر كبير.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):

أشكر السفير نغروبونتي والسفير السير إمبر جونز باري على إحاطتهما الإعلاميتين اللتين قدماهما من فورهما إلى المجلس امثالا للفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وأشكرهما أيضا على تعميم هاتين الإحاطتين الإعلاميتين في شكل مكتوب حتى تتمكن من دراستهما بالعناية الجديرتين بها.

وسأدلي، بدوري، ببعض التعليقات. تعقد جلسة

اليوم بعد إصدار تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها الأمين العام إلى العراق (S/2004/140) بقيادة مستشاره الخاص السيد الأخضر الإبراهيمي. ونتائج التقرير في هذه المرحلة مشجعة. ويبدو أن توافق في الآراء ينشأ بين العراقيين بشأن نقطتين أساسيتين.

أولا، إن جميع العراقيين أكدوا التزامهم باحترام تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه لعوده السيادة، مما أكد بالتالي استعدادهم لاستعادة السيطرة على مصيرهم في أقرب وقت ممكن. وفرنسا ظلت تدعو باستمرار إلى ذلك الموقف.

ثانيا، يرى العراقيون أن إجراء الانتخابات يشكل أفضل طريقة لإنشاء المؤسسات الدائمة والتمثيلية والشرعية، كما أنه ينبغي أن تجرى تلك الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ولكن هناك أيضا اتفاق بشأن الحاجة إلى التحضير بعناية لتلك الانتخابات حتى تكون حقا حرة وموثوقا بها. وبالتالي، فإن مسألة إجراء الانتخابات، التي مزقت المجتمع العراقي وهددت بعرقلة العملية السياسية، تبدو الآن أنها تشكل نقطة اتفاق بين العراقيين.

وكما نرى، فإن السؤال الرئيسي في هذه اللحظة هو كيفية الوصول من هنا إلى ٣٠ حزيران/يونيه وإيجاد سبيل لإنشاء آلية انتقالية. ولقد قال السيد الإبراهيمي في تقريره (S/2004/140)، إن الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة في بناء توافق في الآراء في ذلك الصدد. ولكنه قال أيضا إن الخيارات لا يمكن أن تأتي إلا من العراقيين أنفسهم من خلال الحوار وبناء توافق في الآراء. وعليه، يدعو تقرير الإبراهيمي، في التوصية ٨، جميع العراقيين، داخل وخارج مجلس الحكم، كما يدعو سلطة التحالف المؤقتة، إلى الاشتراك في حوار أكثر تركيزا بشأن الآلية التي ستقل إليها السلطة والسيادة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

ونظرا لأن السيد الإبراهيمي ذكر بوضوح أنه سيقدم اقتراحات بشأن كيفية القيام بهذا الشأن وأنه يتعين أن يأتي من العراقيين أنفسهم، فإن سؤالنا هو، هل لدى سلطة التحالف المؤقتة بالفعل أفكار بشأن الخيارات الممكنة للآلية الانتقالية؟ ونظرا لأن العملية الانتخابية ونظام الجمعيات يبدو مستبعدا في هذه المرحلة من تقرير الإبراهيمي، هل هناك أفكار بشأن الصيغة وبشأن الإطار الزمني لذلك الحوار؟ والسؤال التالي هو، أي الجماعات خارج مجلس الحكم تعترف سلطة التحالف المؤقتة أن مخاطبتها لكي تجعل هذا التفاوض وهذا التشاور شاملين للجميع بقدر الإمكان، وكيف تعترف سلطة التحالف المؤقتة الوصول إلى تلك الجماعات الأخرى خارج مجلس الحكم؟

وفي الختام، أود أن أقول مرة أخرى إن الحالة السياسية في العراق، في رأينا، تمر بمنعطف حاسم. فما زال العديد من التحديات أمامنا كما أن الوقت المتوفر قصير، خاصة فيما يتعلق بالتحضير لإجراء انتخابات ديمقراطية كما هو مزمع في تقرير الإبراهيمي. ومع ذلك، نرى أنه إذا أجزت جميع الأطراف المعنية، بما فيها مجلس الأمن، ذلك بشكل سليم الآن فما زال ثمة أمل أنه يمكننا، بالمساعدة

كما ينبغي ألا يحكم مسبقا على القرارات التي يتعين اتخاذها بشأن مسائل بعينها حاسمة بالنسبة لمؤسسات العراق ذات السيادة في المستقبل.

ومن الضروري تسوية تلك المسائل وإزالة تلك الشكوك بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. بل أكثر من إجراء الانتخابات، فإن ذلك التاريخ يمثل معلما أساسيا في الانتقال نظرا لأنه يرمز إلى عودة السيادة العراقية. وبطبيعة الحال، سيستمر العراق في مواجهة تحديات هائلة. فانعدام الأمن لن يختفي بين ليلة وضحاها. وإعادة الإعمار ستقتضي أيضا بذل جهود مستمرة. وسيتم تنظيم الانتخابات العامة، كما ستعقد صياغة دستور دائم. وبالتالي فإن ٣٠ حزيران/يونيه يمثل خطوة، ولا يمثل النهاية. وإذا أردنا أن نمنع الحالة بعد ٣٠ حزيران/يونيه من أن تشبه الحالة قبل ذلك التاريخ، لا بد أن نضمن أن يرمز هذا التاريخ إلى تغيير حقيقي. وذلك يقودني إلى الإدلاء بالملاحظات والأسئلة التالية.

أولا، لا بد أن تكون المؤسسات الانتقالية مقبولة لدى العدد الأكبر.

والصيغة - مهما كان شكلها - التي ستستخدم في تحديد مهام هذه المؤسسات وفي إنشاء هيكلها يجب أن تكون شاملة بقدر الإمكان، ويجب أن تسمح بالتعبير عن آراء جميع شرائح الشعب العراقي وبمشاركتها، هذا بالإضافة إلى أولئك الممثلين اليوم في مجلس الحكم.

ثانيا، ينبغي ألا يشكل الموعد النهائي في ٣٠ حزيران/يونيه، من الناحية القانونية، مجرد نهاية نظام الاحتمال. فيجب أن يفضي إلى استعادة حقيقية للسيادة العراقية، وبالتالي إلى تسليم فعلي للسلطة والموارد إلى العراقيين، حتى يتسنى لهم إدارة بلدهم. وهذا الانتقال - كما ينص عليه القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) والذي بدأت سلطة

وتؤكد هذه النتائج المبكرة المشجعة، التي كان للبعثة التي قادها السيد الأخضر الإبراهيمي دور حاسم فيها، على أن المشاركة القوية للأمم المتحدة في العملية السياسية ستشكل عاملا أساسيا في نجاح الانتقال السياسي في العراق. واليوم، يبدو أن هناك اتفاقا، في العراق وفي إطار المجتمع الدولي على حد سواء، بشأن فائدة تلك المشاركة القوية للأمم المتحدة. ونرحب بتلك الحقيقة.

ويظهر التقدم المحرز أيضا نجاح أسلوب يستند إلى الحوار وبناء توافق في الآراء. ويشكل ذلك الأسلوب في جوهره أهمية الأمم المتحدة، كما أظهرته البعثة التي قادها السيد سيرجيو فييرا دي ميلو حتى وقوع الهجوم المروع في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وهذا الأسلوب اتبعه بشكل دقيق فريق الأمم المتحدة، الذي نشيد به. وينبغي أن نستمر في التعويل على ذلك النهج بغية تحقيق النجاح في المراحل اللاحقة لانتقال العراق وإعادة إعمارها.

إن المهمة التي يتعين الاضطلاع بها في الأسابيع والأشهر المقبلة مهمة كبيرة ومعقدة، كما يلاحظ في التقرير. فمن ناحية، هناك مسائل أساسية بحاجة إلى معالجة، لا سيما تصميم الآلية الانتقالية التي لا بد أن تكون موجودة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، وإنشاء الإطار القانوني والمؤسسي الضروري لتنفيذ العملية الانتخابية.

وعلاوة على ذلك، ظهرت شكوك كبيرة فيما يتعلق بالعناصر الأخرى لاتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر: بشأن مسألة الترتيبات الأمنية، التي يؤمن العراقيون بأنها تقع في إطار اختصاص حكومة ذات سيادة، بالرغم من أنه لا أحد ينازع حقيقة أن وجودا آمنا دوليا سيظل ضروريا أيضا بعد الموعد النهائي في ٣٠ حزيران/يونيه؛ وبشأن القانون الأساسي، الذي يؤمن البعض بأنه ينبغي أن يكون مقتصرًا على تحديد المبادئ العامة للدولة العراقية خلال فترة الانتقال،

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا ممتنون للممثل الدائم للولايات المتحدة والممثل الدائم للمملكة المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين والصريحتين صباح اليوم.

وأود أن أتحدث بشأن مسألتين فحسب: دور الأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، والتعاون الدولي في إعادة إعمار العراق.

نحن نلاحظ بارتياح أن هناك الآن توافق في الآراء على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنهض بدور نشط في العراق. وفي ذلك الصدد، من الأهمية الحاسمة أن تكون العملية السياسية لاستعادة السيادة وإقامة حكومة مختارة بشكل ديمقراطي في العراق مقبولة ومدعومة تماما من شعب العراق.

وكما أكد الكثيرون داخل الأمم المتحدة وخارجها، يجب أن تكون ملكية العراقيين لهذه العملية مبدءا أساسيا في هذه الممارسة. فشرعية العملية في أعين الشعب العراقي ستكون عنصرا أساسيا في ضمان الرسوخ الثابت للديمقراطية والاستقرار في هذا البلد. ومن وجهة نظرنا، الآن وقد بدأت الأمم المتحدة العودة إلى الانخراط في العراق، فهي أصبحت طرفا محوريا في هذا البلد وأنسب هيئة لتوفير مثل هذه الشرعية.

وفرصة إنشاء عملية سياسية شرعية وإقامة مؤسسات مستقرة لهذا الغرض آخذة في التحول إلى الأمم المتحدة، التي ينبغي لها أن تتمكن من العمل بوصفها مولدة لهذه العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه وما بعده.

ولتمهيد الطريق أمام قيام الأمم المتحدة بدور محوري في العراق، من الضروري أن ننظر، في أسرع وقت ممكن، في مسارات العمل التالية.

التحالف المؤقتة في تنفيذه - لا بد أن يستمر. ومقدار قبول العراقيين بهذه المؤسسات الجديدة سيكون حتى أكبر إذا كانت سلطتها وقدرتها على إدارة البلد حقيقيتين. ولكن القرارات الأهم - تلك التي ستؤثر على مستقبل العراق - ينبغي إحالتها إلى الحكومة التي ستنتشق عن الانتخابات.

ثالثا، إن الأمم المتحدة ستدعى على الأرجح إلى الانخراط التام في العمل مع العراقيين، الذين يودون أن يروا المنظمة ضالعة مرة أخرى بشدة في كل المجالات. والأمم المتحدة تؤدي الآن دور الميسر، وهو ما ندعمه تماما. وإذا سمحت الظروف الأمنية بذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تبدأ غدا بتقديم خبرتها إلى العراقيين، ولا سيما في التحضير للانتخابات وإجرائها، وفي صياغة دستور دائم، وبشكل أعم في النهوض بإقامة حكم القانون في العراق وفي المساعدة في عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي للبلد.

وكما أكد الأمين العام مرارا، ستحتاج الأمم المتحدة ولاية واضحة ومحددة من شأنها أن تضمن استقلاليتها وأن تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الجديدة.

ويتساءل المرء - وهذه ملاحظتي الأخيرة - عما إذا كانت القرارات الحالية ستوفر إطارا مناسباً لعمل الأمم المتحدة. وبالذهاب إلى ما هو أبعد من دور الأمم المتحدة، هل ستكون تلك القرارات، التي اتخذت في سياق الاحتلال، قابلة للتطبيق على إدارة الحالة في عراق يتمتع بالسيادة؟ وأيا كانت نتائج التحليل القانوني للقرارات الحالية، فإن قرارا جديدا من مجلس الأمن قد يكون ضروريا لدعم استعادة السيادة العراقية، ودعم وتحديد الترتيبات الجديدة.

وسيتعين النظر في هذا السؤال في الوقت المناسب وبروح تنصف بالوحدة، ويكون الهدف الوحيد هو الإسهام في نجاح العملية الانتقالية وإعادة الإعمار في العراق وتشجيع حشد المجتمع الدولي لخدمة الشعب العراقي.

التحالف المسيطر الفعلي على الأمن حتى إنشاء جيش عراقي أو قوة مدنية عراقية على نحو وطيء. ونحن ممتنون لتقرير السفير نغروبونتي عن آخر التطورات بشأن هذه القوة، ونطلب، في هذا الصدد، المزيد من المعلومات بشأن الهيكل القيادي لمثل هذه القوة العسكرية أو المدنية.

وسيتعين أيضا تحديد مرجعية مثل هذا الترتيب بعد ٣٠ حزيران/يونيه، وضمن سلام واستقرار العراق الموحد سيتطلب أيضا دعم وتعاون الدول المجاورة له.

والمسألة الثانية الهامة هي تقديم الخدمات الأساسية. ونحن ممتنون للسفير جونز باري على إحاطته الإعلامية والورقة الشاملة التي وزعها للتو.

إن إعادة إعمار العراق ستتطلب مشاركة وتعاون المجتمع الدولي، خاصة البلدان المؤثرة التي عارضت الحرب في البداية ولا تزال تحجم عن تقديم المساعدة المطلوبة بشدة لوضع العراق على طريق السلام والاستقرار.

وسيكون الدور الريادي للأمم المتحدة في هذا الجهد أساسا حاسما لتوافق الآراء الدبلوماسي بين جميع الأطراف الرئيسية من أجل تقديم المساعدة في إعادة إعمار العراق. ولتحقيق الوحدة بين المجتمع الدولي، ينبغي تنحية خلافات الماضي جانبا، وينبغي ألا نطالب أحدا بالتخلي عن وجهات نظر ومواقف وطنية بشأن العمل العسكري في العراق. ويتطلب احترام وجهات نظر الآخرين الشجاعة في مواجهة الاختلافات العميقة، ولكن لا خيار لنا سوى المضي قدما لضمان عراق مستقر، ومنطقة سلمية، وعالم أكثر أمنا.

وهناك قضايا عديدة تتطلب اهتمامنا. وسيتعين مناقشة الكثير منها والتداول بشأنه لاحقا، سواء في هذا الحفل أو في محافل أخرى أنشئت للعراق.

ومن الأهمية بمكان إبقاء العراق متحدا وموحدا. ومما له أهمية ماثلة أن تكون لدى أبناء العراق فكرة عن الاتجاه

أولا، ينبغي تعيين ممثل خاص في أسرع وقت ممكن لقيادة جهود الأمم المتحدة في تصميم وتخطيط تنفيذ عملية ذات مصداقية لإنشاء حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات نزيهة وموثوق بها لاختيار حكومة دائمة في العراق. ومن الممكن للممثل الخاص أيضا أن يتمكن من تحديد ما إذا كان بالإمكان أن تتكرر في العراق بعض النجاحات المحققة في العملية السياسية في أفغانستان.

ثانيا، ومع إيلاء الاهتمام اللازم لشواغل مجلس الأمن، قد ينظر الأمين العام في إعادة موظفي ومسؤولي الأمم المتحدة إلى العراق في أقرب وقت ممكن. فوجود الأمم المتحدة في الميدان أمر هام لإعطاء المشاركة الفعلية للمجتمع الدولي في هذه العملية شكلا جليا. وفيما تبدأ الأمم المتحدة جدياً بأداء المهام المطلوبة في عملية بناء الدولة في العراق، أود التأكيد على دعمنا الكامل لمبدأ أن الأمم المتحدة يجب أن تعمل في إطار هوية وهدف مستقلين للحفاظ ليس على واقع حيادها فحسب، بل وأيضا على إدراكه.

إن المسألة الجوهرية في العملية السياسية لاستعادة السيادة في العراق هي كيفية تسليم السلطة، وإلى من، بعد ٣٠ حزيران/يونيه. ونظرا للانقسام الكبير بين الطوائف التي تعاني من الانشقاقات في العراق، والتي تناور من أجل الامتيازات على حساب بعضها البعض، فإن الأمم المتحدة ستدعى إلى رعاية قوة الحكومة الجديدة وقدرتها على الحكم. ويجب تجنب حكومة عراقية ضعيفة، حكومة ذات شرعية محدودة، ومؤسسات غير فعالة، وسيطرة محدودة على البلاد. ويجب أن يتمكن الهيكل الحاكم الجديد من تقديم الخدمات الأمنية والأساسية إلى الشعب. وسيتطلب ذلك الشجاعة والموارد والابتكار.

ولا بد من معالجة مسألتين هامتين، الأولى هي الأمن. فحتى بعد استلام العراقيين للسلطة، سيظل جيش

ألا ننسى أن هدفه الأساسي أن يصبح العراقيون، في أقرب وقت ممكن، سادة مصيرهم وأن يتخذوا بالتالي موقفا حاسما بشأنه. وهذا بالطبع ليس أمرا سهلا؛ وربما تكون أفضل طريقة لفهم العمل الجاري في العراق، هي توجيه بعض الأسئلة. مثلا، هل كان بوسع العراقيين قبل بضعة أشهر فقط أن يعربوا بوضوح عن آرائهم بشأن العملية الانتخابية؟ لا أعتقد أن هناك أي حاجة إلى أن أجيب على ذلك السؤال. ففي عراق اليوم يتمتع الناس بحرية التعبير، التي كانت مستحيلة خلال عقود، ويمكن للعراقيين أن يعلنوا عن خياراتهم بشأن نموذج سياسي لبلدهم. وليست هناك طريقة أفضل من ذلك لاستعادة السيادة.

النقطة الثانية هي استصواب إشراك جميع دول المنطقة في العملية. وبديهي أنه من الضروري للعراق أن يستعيد، في أقرب وقت ممكن، الحالة الطبيعية تماما في علاقاته مع البلدان المجاورة له. وكان اجتماع دمشق المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ خطوة أساسية، وحضر اجتماع الكويت المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٤ وفد عراقي. وهنا، في الأمم المتحدة، رحبنا على وجه الخصوص بإنشاء ما يسمى بـ "الفريق الأساسي" وفريق الأصدقاء، لأهمنا يمثلان قناة مناسبة لمشاركة البلدان المجاورة. ولكن من المهم أيضا أن يشارك العراق في هذه الاجتماعات. ولن يكون هناك معنى للإقرار بأن من الضروري اندماج العراق في المنطقة، ثم الشروع في الوقت نفسه في إجراء عملية من وراء ظهره.

والنقطة الثالثة المذكورة هي أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي. إنني بالطبع أشارك في ذلك الرأي، وهو أيضا مدرج في قرارات مجلس الأمن. وقد أيدت حكومتي بقوة إيفاد بعثة إلى العراق. وتلقينا الآن تقريرها (S/2004/140)، الذي يتضمن توصيات واستنتاجات هامة. فهو، على سبيل المثال، يقر بأنه - وهذا أمر مهم - يستحيل إجراء انتخابات مباشرة موثوقة قبل ٣٠ حزيران/يونيه وأنه

الذين يسرون إليه ومتى. وفي هذا المسعى، يتعين علينا أيضا حماية المكاسب التي تحققت للعراق حتى الآن، خلال الشهور الماضية. ويمكن للأمم المتحدة، بعد تحديد ولاية واضحة لها، أن تضطلع بدور بناء وهام في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على المعلومات القيمة التي قدمها إلينا. وقد استمعنا باهتمام إلى وصف الجهود الكبرى التي يضطلع بها في وجه المصاعب الكبيرة - جوانب الإيهام - التي أشار إليها السفير نغروبونتي، بما في ذلك الهجمات الوحشية التي عانى منها السكان العراقيون مؤخرا. ولكن من المهم أن تستمر هذه الجهود بصورة مركزة حتى يتمكن العراقيون من العيش في سلام وحتى يتمكنوا من السيطرة على مصيرهم.

إن من المفيد أحيانا استعراض البيانات التي أدلى بها في المجلس لنرى إلى أي مدى تمت متابعة آراء الأعضاء. وأعتقد أن تلك ممارسة قيمة وستكون مفيدة في هذه المناسبة. ففي جلسات عديدة، وخاصة الجلسة المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تكلم عدد من أعضاء المجلس، ليس بالضرورة أعضاء التحالف، عن ضرورة إعادة بناء توافق الآراء، في العراق وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي على السواء. وذكر عدة أعضاء العناصر التي يمكن أن تكون أساسية في استعادة توافق الآراء ذلك. استحووا لي باستعراض قليل منها.

أولا وقبل كل شيء، لوحظ أن العملية السياسية تحتاج إلى تأييد واسع من المجتمع العراقي. وفي ربع السنة الأخير جرت اتصالات عديدة بين سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم السياسي والاجتماعي لعملية الانتقال المطلوبة. وأدى هذا إلى اتفاق الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر الذي ينبغي

الرامية إلى إعادة بناء عراق ديمقراطي مستقر يسود فيه السلام. وهذه الأعمال ينبغي ألا تثبط دينامية الحوار الداخلي بشأن إنشاء مؤسسات الحكم العراقية المؤقتة. ويجب معالجة الحالة الأمنية باعتبارها مسألة ذات أولوية لمنع حدوث مزيد من الهجمات الإرهابية ولفنادي أي شكل من أشكال الصدام أو التوتر الداخلي.

وفيما يتعلق بالانتقال السياسي، فإن اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر يحدد مراحل متتالية لتطور الانتقال السياسي في العراق، بما في ذلك موعد واضح لاستعادة السيادة العراقية. وقد عرضت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بطريقة مفصلة التحديات الماثلة وسبل المضي قدما نحو عملية انتقال سياسي ناجحة يملكها العراقيون. وفيما عدا بعض المسائل التي لم تحل بعد بشأن هيكل الإدارة الانتقالية العراقية ذات السيادة، أوضحت البعثة أن هناك إجماعا وسط كل القواعد الشعبية السياسية العراقية على الإبقاء على ٣٠ حزيران/يونيه موعدا نهائيا للتسليم، في تصميمها على مواصلة الحوار وبناء توافق الآراء.

ونحن نرى أن الحالة الراهنة يمكن معالجتها بفعالية من خلال وجود شراكة حقيقية للأمم المتحدة مع العراقيين، وسلطة التحالف المؤقتة وجيران العراق. إن وحدة وتضامن المجتمع الدولي - بل ومجلس الأمن - لهما أهمية قصوى في مساعدة العراقيين على التوصل سريعا إلى توافق في الآراء بشأن الآليات اللازمة لإنشاء حكومة مؤقتة. والدعم الدولي أيضا مهم للغاية لتحسين البيئة الأمنية الداخلية التي تمثل، بدورها، شرطا لا بد من توفره لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في العراق ولضمان مشروعية العملية.

ينبغي للأمم المتحدة استئناف وجودها في العراق بأسرع ما يمكن وذلك أيضا لتيسير الحوار الحالي وصياغة توافق الآراء السياسي. وتتوفر لدى الأمم المتحدة الخبرة

سيكون من الضروري إنشاء حكومة مؤقتة قبل ذلك الموعد من خلال آلية غير الانتخابات المباشرة.

إنني أرى أن هناك مسألتين رئيسيتين تتعلقان بهذه العملية. الأولى هي أنه ينبغي الحفاظ على موعد ٣٠ حزيران/يونيه؛ بالنظر إلى توافق آراء بين العراقيين بشأن إعادة السيادة. والنقطة الثانية الهامة للغاية هي أنه يجب أن يشعر العراقيون أنفسهم بأهم سادة عملياتهم. إن أغلبية الشعب العراقي تريد انتخابات مباشرة. ولذلك فإننا نوافق تماما على توصية التقرير بأنه ينبغي إنشاء لجنة انتخابات عراقية مستقلة وقائمة بذاتها بدون مزيد من الإبطاء، لتبدأ فوراً التحضير للعملية.

أخيراً، ذكر أن من الضروري أن تكون الحكومة المؤقتة المزعم إنشاؤها قادرة على ممارسة السيادة العراقية بالكامل. إن المسؤوليات اليومية للحكومة العراقية يضطلع بها عراقيون والوزارات يرأسها عراقيون. ونحن نؤيد تماماً عملية التعريق الجارية، وهي يجب أن تمكن الحكومة المؤقتة التي ستنشأ بحلول ٣٠ حزيران/يونيه من الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل.

إننا، بإيجاز، نأمل أن تكون الإدارة العراقية جاهزة تماماً بحلول ١ تموز/يوليه وقادرة تماماً على مواجهة المسؤوليات الكبيرة التي تنتظرها. ويجب ألا يدخر جهد في سبيل تحقيق ذلك.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود

أيضا أن أشكر ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على الإحاطتين الإعلاميتين الوافيتين للغاية اللتين استمعنا إليهما صباح اليوم.

فيما يتعلق بالأمن، إننا نعلم أن الهجمات الأخيرة على قوات الشرطة والأمن العراقية، وكذلك على الجماعات السياسية، تدل على أن العناصر المدمرة تعمل ضد الجهود

بالجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاد العراقي، وتتطلع إلى المشاركة في الجهود الجماعية، في هذه المرحلة الانتقالية الحيوية الأهمية وما بعدها.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):
نديين بالامتنان الشديد للممثلين الدائمين للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، السفيرين جون نغروبونتي وإمير جونز باري على عرضيهما القيمين والزائرين بالمعلومات أمام مجلس الأمن صباح اليوم، بشأن جهود سلطة التحالف المؤقتة للمضي قدماً بالعملية السياسية وعملية إعادة البناء في العراق.

وندين بالامتنان أيضاً للأمين العام على تقريره عن بعثة تقصى الحقائق برئاسة الأخصر إبراهيمي التي تمثل مساهمة رئيسية لفهم الحالة السائدة في العراق، والخيارات الضيقة التي يواجهها هذا البلد.

ويُحيط وفدي علماً بالتقدم المحرز حتى الآن في بناء الهياكل الأساسية المؤسسية المادية والسياسية في العراق، كما أوضح السفيران صباح اليوم.

وخلال عام ٢٠٠٣، أصبح العراق مرة أخرى أكبر مسألة تُثير القلق على جدول أعمال مجلس الأمن. وفي هذا العام يجد أبناء شعب العراق، والدولتان القائمتان بالاحتلال، والأمم المتحدة أنفسهم أمام مفترق طرق عسير، فيه سبيل غير واضح خطير إلى الأمام وخيارات قليلة فيما يتصل بالمستقبل. وما زالت الحالة الأمنية تدعو إلى القلق الشديد لأنهما، كما ذكر اليوم من قبل وكما لمسنا جميعاً، ما فتئت شديدة الخطورة. ويلزم مرة أخرى أن يبذل المجتمع الدولي جهداً جماعياً متضافراً لمواجهة هذه الحالة الخطرة.

ويجب أن تتم استعادة العراق لسيادته الوطنية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في إطار حالة أمنية تحسنت تحسناً كبيراً، إذا أريد لهذه العملية أن تكون نقطة تخلص من الماضي

الفنية والقدرة على مساعدة العراق في وضع الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لإجراء الانتخابات في مرحلة مبكرة.

أما فيما يتعلق بالخدمات الأساسية وإعادة البناء الاقتصادي، فيسرنا أن نسمع أن التقدم ما زال مستمراً في الكثير من المجالات في كل أنحاء العراق، وخاصة بشأن الهياكل الأساسية وإصلاح واستعادة الخدمات الأساسية. ونرحب، ترحيباً خاصاً، بالجهود التي تبذل عموماً من أجل وضع إطار اقتصادي سليم، وبعملية إعادة دمج المؤسسات المصرفية والمالية العراقية في الدوائر الدولية. وكان منح العراق مركز المراقب في منظمة التجارة العالمية في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ خطوة إيجابية في ذلك الصدد. ويتسم إنشاء المؤسسات العراقية السليمة بالأهمية العاجلة والقصوى. وسيؤدي إلى إتاحة فرص عمل جديدة، ومن ثم سيخفض المستوى الحالي للبطالة.

والتركيز على استعادة القانون والنظام مسألة ذات أهمية قصوى في إيجاد نظام قضائي يؤدي وظائفه على نحو تام. ويكتسي بأهمية مماثلة أيضاً إيجاد مجتمع مدني قوى كأساس لإنشاء مؤسسات تمثيلية وديمقراطية في العراق. وتُشيد بجهود سلطة التحالف المؤقتة في ذلك الصدد.

وما زالت رومانيا ملتزمة بالإسهام في المحافظة على الاستقرار والأمن في العراق، وما برحت تشارك في الجهود التي تستهدف جعل الحياة اليومية للشعب العراقي أكثر أمناً. ويقوم أدريان ناستاسي، رئيس وزراء رومانيا، حالياً بزيارة العراق. وقد عرضت رومانيا أن تتشاطر مع المؤسسات الناشئة في العراق الدروس التي استوعبتها أثناء مرحلة الانتقال التي مرت بها والتي كانت تتسم بالصعوبة في أحيان كثيرة، وذلك في مجالات مثل بناء المؤسسات الديمقراطية واقتصاد السوق، وإقامة حكم القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتتعهد رومانيا بنفس الالتزام

حل للمشكلة البالغة الصعوبة التي نواجهها. وأنا واثق أنه سيكون بوسعنا أن نتحرك في ذلك الاتجاه.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نود أن

نشكر السفير نغروبونتي والسفير جونز باري على احاطتهما الإعلامية الشاملة باسم سلطة التحالف المؤقتة، وعلى الجهود التي تبذلها السلطة لاستعادة الأحوال الطبيعية في العراق.

لقد تلقينا بالأمس تقرير الأمين العام عن بعثة تقصى الحقائق الموفدة إلى العراق (S/2004/140). ونحن ممتنون لمعرفة أن البعثة استطاعت أن تلتقي بمجموعة واسعة متنوعة من العراقيين تمثل العديد من الانتماءات والاتجاهات. وفي حين أننا ما زلنا ننظر في التقرير في عاصمتنا، فقد لاحظنا الاهتمام المنصب في التقرير على ملكية العراقيين أنفسهم لمختلف العمليات؛ ويشجعنا استعداد الأمم المتحدة لتوفير المساعدة المتمثلة في الوساطة في بناء توافق الآراء في المرحلة الحالية، والانخراط على نحو أكبر عقب انتقال السلطة في العراق. ونأمل في أن ينشأ، بمساعدة الأمم المتحدة، توافق في الآراء على أفضل طريق إلى الأمام مؤد إلى استعادة العراق لسيادته وإلى إحلال ظروف الأمن المستقرة في العراق.

وترى باكستان دائماً أن على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً مركزياً في العراق في استعادة السلم والأمن وفي إعادة البناء والتأهيل الاقتصاديين. ونشاط الأمين العام رأيه في أن الأمم المتحدة، حتى تحتفظ بمصداقيتها، يجب عليها أن تحافظ على هويتها الواضحة والمنفصلة بوصفها هيئة عالمية نزيهة ومستقلة.

ونشاط الأمين العام تأكيده على تحسين حالة العراق الأمنية لتفي الأمم المتحدة بالالتزامات النابعة من ولايتها. ولا تزال مسألة الأمن تشل عملية التطبيع في البلد. هذا سؤال هام نظرته: كيف سيجري تناول مسألة الأمن

وبداية مرحلة جديدة. ونرى أنه سيكون من العسير جداً، إن لم يكن من المستحيل تماماً، كما ذكر في مواقع شتى في تقرير الأمين العام (S/2004/140) إجراء انتخابات عادلة وحرّة ونزيهة دون حدوث تحسن مطرد في الحالة الأمنية.

وننظر بقلق كبير إلى تعاضم تفتيت الفئة السياسية في العراق، والاستقطاب السياسي فيما بين الطوائف، أو بعبارة أخرى، التشرذم، الذي هو مصدر أعمال آثمة شريرة. وينبغي ألا تسهم الانتخابات بأى حال من الأحوال، في إضفاء الطابع الشرعي على هذا الواقع، ويلزم بدلاً من ذلك، أن نرى بحق بناء توافق وطني في الآراء، وبناء الثقة، وبناء التعاون.

ويعمر العراق الآن بمفترق طرق شديد الخطورة في تاريخه. ويجد مجلس الأمن أيضاً نفسه عند مفترق طرق ليس لديه فيه إلا القليل من الخيارات. ويُمثل تقرير الأمين العام نداء استيقاظ وتذكرة واقعية بالطريق الضيق الذي يتعين على الشعب العراقي والمجتمع الدولي أن يسلكه نحو المستقبل.

ويسرنا أن الأمم المتحدة يمكنها الآن، في نهاية المطاف، أن تظطلع بالدور الحيوي الذي أصر عليه المجتمع الدولي إصراراً شديداً. ويسرني أيضاً أن العراقيين قد رحبوا باشتراك الأمم المتحدة النشط في البحث عن حلول عادلة، يجب أن تصبح فيها ملكية العراقيين للعملية حقيقة واقعة.

ولقد احطنا علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تقصي الحقائق (S/2004/140)، وبخاصة فيما يتعلق بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه كموعد نهائي لنقل السيادة إلى الحكومة المؤقتة - حكومة عراقية تمثيلية.

وكما ذكرنا الأمين العام في أحيان كثيرة، علينا أن نحافظ على توافق الآراء داخل مجلسنا، لأن هذا هو أفضل سبيل لترجمة دعمنا للشعب العراقي، ولمواصلة الدعم من جانب كل العوامل الفاعلة في العراق، من أجل التوصل إلى

وتأمل الصين مخلصاً في أن يستطيع العراق أن يستعيد على نحو سلس سيادته واستقلاله وأن يحقق في أسرع وقت ممكن السلام والديمقراطية والتنمية. وحالياً دخلت الحالة العراقية مرحلة جديدة وحاسمة. والعملية السياسية نشيطة وهي تواجه التحديات.

ونحن نؤيد أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور هام. ونخطط علماً بالتوصيات المقدمة إلينا في تقرير الفريق. وفي الوقت نفسه، نأمل في أن يكون من الممكن التوصل إلى توافق عام في الآراء في أسرع وقت ممكن فيما بين جميع العراقيين حول مسائل من قبيل آليات الانتقال والترتيبات الانتخابية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على وحدته في مسعى مشترك لإيجاد الظروف المفضية إلى جميع هذه الجهود.

لقد اعترمت أصلاً إثارة عدد من المسائل. ولكن، نظراً إلى أن المسائل التي أثارها أعضاء آخرون في المجلس تشبه تقريبا ما اعترمت إثارتها، لن أكرر جميع هذه الأسئلة. الآن استأنف وظيفتي في رئاسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسفير جونز باري للرد على التعليقات والأسئلة.

السفير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نقدم شكرنا للزملاء على الطريقة التي تلقوا بها تعليقاتنا وعلى الأسئلة التي طرحوها. وعند إعمال التفكير أعتقد أن عدداً من الإجابات عن الأسئلة يرد فعلاً في النص الذي وزعناه. غير أنني أود أن أقدم بعض التعليقات الموجزة على بعض النقاط.

فيما يتعلق بمجلس الاستشارة والرصد الدولي قلت في بياني الأولي أنه تم التوصل إلى اتفاق مع سلطة التحالف المؤقتة في ٧ شباط/فبراير على العمل مستقبلاً الذي ينبغي أن يؤدي إلى إحراز قدر كبير من التقدم في وقت مبكر.

في عملية الانتقال السياسي؟ هذا التحدي يواجهه الآن المجتمع الدولي ويجب أن يجري تناوله.

ونأمل في أن توضع، في الأيام المقبلة، بُنى ملائمة لانخراط الأمم المتحدة في العراق. ونرحب أيضاً بالاجتماع الذي عقده مؤخراً في الكويت البلدان المجاورة للعراق. إن دور الدول العربية وبلدانا إسلامية أخرى سيكون حاسماً في المساعدة في النهوض بالسلام والاستقرار في العراق. ومن ناحيتنا، ستبقى باكستان ملتزمة بتوفير كل المساعدة اللازمة للأمم المتحدة والشعب العراقي في مساعيها لاستعادة الاستقرار.

وقد أحطنا علماً في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها سلطة التحالف المؤقتة أن القانون الانتقالي على وشك الانتهاء من وضعه. ونأمل في أنه خلال استكمال ستراعي ملاحظات وآراء العراقيين الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق. ويجب ألا يستخف القانون الانتقالي بالتكوين التاريخي والثقافي والديني للعراق وينبغي أن يمتلكه وتؤيده جميع الجماعات العراقية.

وأخيراً، ندين النمط الجاري، نمط الهجمات على الرجال والنساء والأطفال العراقيين العزل والأبرياء الذين أصبحوا ضحايا العنف الأحمق في العراق.

الرئيس (تكلم بالصينية): والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلاً للصين.

يود الوفد الصيني أن يشكر سفيري الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على إحاطتهما الإعلاميتين باسم سلطة التحالف المؤقتة. ونرحب بذهاب فريق الأمم المتحدة إلى العراق وقيامه بمهمة تقصي الحقائق، ونرحب بالتقرير المفصل الذي قدمه. ونقدر تقديراً كبيراً الجهود التي بذلها السيد إبراهيم وفريقه.

النتيجة التي نأمل فيها تكون حلا أكثر تمثيلا لأجزاء العراق المختلفة.

واستقيت قدرا كبيرا من التشجيع مما أتصوره أمنية المجلس أن يكون متحدا في استجابته إلى الحالة في العراق. والاتفاق على الإبقاء على موعد ٣٠ حزيران/يونيه لنقل السيادة، والاتفاق على أن الانتخابات مرغوب في إجرائها وقت عقد ترتيبات لها، وأنه ينبغي البدء بالعمل بشأن التحضير لها في أسرع وقت ممكن، ولكن الحلول التي تنشأ هي في المقام الأول للعراقيين، وأي شيء يمكن للأمم المتحدة أو لسائرنا أن نفعله لتيسير ذلك، فإن ذلك هو الأفضل.

إن كثيرين منا كانوا يتكلمون عن دور متزايد للأمم المتحدة. ويبدو أن ذلك مرحب به كما يفعل التقرير الذي أصدره أمس الأمين العام حول مهمة الإبراهيمي. والحقيقة هي أن العمل بشأن ذلك ينبغي أن يستمر. وهكذا ثمة قدر كبير من التشجيع الذي آمل في أن يستمده شعب العراق من هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السير إمبر جونز باري على الإيضاحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسفير نغروبونتي للرد على التعليقات والأسئلة.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): طبعاً أؤيد الملاحظات التي قدمها قبل هنيهة زميلي، السفير جونز باري، وأود أن أضيف تحديداً نقطتين.

أولاً، أوافق أنه كانت لنا مناقشة مثمرة اليوم، وأقدر أيضاً لهجة ومضمون التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس. أود أن أطيل قليلاً فيما يتعلق ببضعة أسئلة محددة قد طرحت.

فيما يتعلق بصندوق التنمية، أنه مشمول تماماً في المرفق وفي موقع شبكة سلطة التحالف المؤقتة. ولذلك أوصي الذين يريدون الدخول في تفاصيل ذلك بالرجوع إلى موقع الشبكة.

وفيما يتعلق بالنقاط التي أثبتت بخصوص الاتفاقات الأمنية، أعتقد أن من الإنصاف القول إن قرار مجلس الأمن ١٥١١ (٢٠٠٣)، كما هي الحالة في الوقت الحاضر، واضح تمام الوضوح بالنسبة إلينا.

إن القانون الإداري الانتقالي وإقراره عن طريق التفاوض هما حقاً من مسؤولية مجلس الحكم العراقي. والنص محل نظر تفصيلي، ويجري قدر كبير من العمل. والمتوقع أن المفاوضات ستفضي إلى نتيجة في المستقبل القريب.

وثمة نقطة أخرى أثبتت وهي هل يمكن للأمم المتحدة أن تيسر تلك العملية، أو أن تيسر حقاً أي شيء آخر؟ وإلى الحد الذي تستطيع عنده أن تفعل ذلك أعتقد أننا نرحب ترحيباً كبيراً بالدور الذي تستطيع الأمم المتحدة به أن تضيف قيمة إلى العملية.

وفيما يتعلق بما إذا كانت لدينا أفكار حول الحكومة الانتقالية، من الواضح تماماً أن إجراء الانتخابات في وقت مبكر مستبعد وأن التقرير استبعد ترتيبات اجتماع رؤساء الأحزاب. والتكهن الآن بما ستكون النتيجة المرغوب فيها غير حكيم، بالنظر إلى أنه في هذا المجال، كما في مجالات أخرى، المسألة هي ما إذا كان العراقيون أنفسهم راضين بما سينشأ. أعتقد أن ذلك هو الاختبار الذي ينبغي أن نجربه هنا على وجه الخصوص.

وفيما يتعلق بمعايير الحكومة الانتقالية أعتقد أن من المنصف القول أنه، مهما كانت العملية النهائية، ينبغي أن تثبت استمرار الجهود، وأن تبين خطوة تغيير واضح جداً، وأن الأشياء تغيرت تغيراً جوهرياً في ٣٠ حزيران/يونيه وأن

أثناء الغداء مع الأمين العام، على أننا نود أن نراها تنشأ من خلال عملية للمناقشة. إذ نرى من المهم أن يوجد أقصى ما يمكن من الدعم والتأييد للنتائج من جانب العراقيين.

كما أشير في هذا الصدد إلى أن التوصية الثامنة من التقرير تذكر أن حسم التسوية لمسألة تحديد وقت الانتخابات الآن، يوفر الوقت والحيز اللازمين لإجراء مناقشة أكثر روية فيما يتعلق بمسألة الآلية الانتقالية، الأمر الذي يبدو لي من أهم النتائج في هذا التقرير حتى الآن، إن لم يكن أهمها جميعاً.

وقد أثار السفير بلويغر، وعدد من الوفود الأخرى، مسألة الأمن ومسألة إبرام اتفاق أمن ثنائي. وأرى أن أقتصر في ملاحظاتي هنا على القول بأن هذا واحد من عدد من المواضيع الجاري مناقشتها حالياً في بغداد مع مجلس الحكم، وأن هذه المناقشات سوف تستمر.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أقول، كما قلنا عقب المشاورات السابقة، إننا بعد استعراض محضر جلستنا اليوم قد نود العودة إلى بعض المسائل والرد على أعضاء المجلس بمزيد من التفصيل، وسوف نلتزم الفرصة للقيام بذلك، سواء على نحو مكتوب، أو من خلال تقديم إحاطة إعلامية كما فعلنا في حالة العدالة الانتقالية بعد الجلسة الماضية، أو ربما في أثناء مشاورات المجلس في قاعة المشاورات.

وأود مرة ثانية أن أتقدم لكم وللزملاء بالشكر على إتاحة الفرصة لإجراء مناقشة نراها شيقة للغاية اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير نغروبونتي على الإيضاحات التي قدمها لنا.

لم يبق مدرجا في قائمتي متكلمون آخرون. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

سأل السفير بلويغر عن القانون الإداري الانتقالي. والعراقيون عاكفون على وضع هذا القانون في الوقت الحاضر، وهناك بطبيعة الحال، كما يعلم المجلس، موعد محدد لإصداره. وهناك لجنة للصياغة ضمن مجلس الحكم تعنى بهذا القانون. كما ندرك أهمية ضمان استشارة العراقيين على نطاق واسع بشأن عملية وضع القانون الإداري الانتقالي. وما فتئت سلطة التحالف المؤقتة تؤدي دوراً استشارياً مستمراً في هذا الصدد بالتعاون مع مجلس الحكم. ونفهم أن العراقيين قد أحرزوا تقدماً كبيراً صوب إنجاز هذا القانون، وما زالوا يجتهدون في العمل على الوفاء بالموعد المحدد في ٢٨ شباط/فبراير، ولو أنه ليس من المؤكد أن هذا الموعد سيتم التقييد به تماماً.

أما فيما يتعلق بمسألة اشتراك الأمم المتحدة في تلك العملية، فأود التنويه بأن مسألة القانون الإداري الانتقالي لم يشملها تقرير السيد الإبراهيمي، من حيث الدعوة إلى اشتراك من جانب الأمم المتحدة، ولم تشملها أهداف بعثة تقصي الحقائق. ولا أظن من الصحيح أننا لن نرحب بدور من هذا القبيل في ظل ظروف أخرى، ولكننا بالنظر إلى المسائل المتعلقة بالقيود الزمنية ووضع جداول العمل لا تتصور في الوقت الحالي أن الأمم المتحدة ستؤدي دوراً في عملية صياغة القانون الإداري. فقد كان تركيز جهودهم، كما يعلم المجلس، منصباً على مواضيع أخرى من قبيل إجراء الانتخابات، والآن على المضي قدماً، حسب ظني، فيما يتعلق بالآلية الانتقالية.

استفسر السفير بلويغر بعد ذلك عن الخطوات التالية، وعماً لدينا من أفكار حول الآلية الانتقالية. وأتفق مع السفير جونز باري في أنه ربما يكون من غير الحكمة التكهن في الوقت الراهن بمهامية الخيارات المختلفة. ويتطرق تقرير الأمين العام إلى هذه النقطة بشيء من المناقشة. ولكنني أعتقد أننا جميعاً متفقون، وهذه نقطة أبدأها لنا السيد الإبراهيمي